

مجلة جامعة ام القرى

لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jill



موقف التيارات الشيعية الاثني عشرية من عقيدة المهدي المنتظر

The position of the Twelver Shiite currents on the doctrine of the expected Mahdi

مي بنت صالح الشرار

دكتوراه في العقيدة والمذاهب المعاصرة من جامعة القصيم ، المملكة العربية السعودية

May Saleh Al Sharar

Doctorate in Faith and Contemporary Doctrines granted by Qassim University, Saudi Arabia

تاريخ التقديم: 2022/11/1 تاريخ ارسال التعديلات: 2022/12/27 تاريخ القبول: 2023/1/2

Received: 01/11/2022 Revised :27/12/2022 Accepted:02/01/2023

الملخص

تشهد الساحة الشيعية الاثني عشرية أطروحات وتنظيرات متضادة حول عقيدة الإمام الغائب–المهدي المنتظر–فكان هذا البحث بمثابة دراسة لهذه الأطروحات وتحرير للاختلافات فيما بينها، وقد اعتمدت فيه على المنهج الاستقرائي فتتبعت فيه آراء علماء الإمامية ومفكريها في عقيدة المهدي المنتظر، وتوصلت فيه إلى ما يلي: أن عقيدة الإمام الغائب –المهدي المنتظر– إنما ابتُدعت لتتم صورة المذهب الإمامي الاثني عقائدياً، وتساعده على التماسك في وجه التحدي الذي فرضه موت الإمام الحادي عشر الحسن العسكري دون عقب ظاهر، وكان من أهم نتائج القول بهذه العقيدة تصدع الصف الشيعي، وتضعضع الإيمان في النفوس، وتعميق الحيرة والشك في وجوده، مما استدعى وضع مؤلفات من رموزهم تحث الأتباع على الثبات، وتبشرهم بقرب الظهور، وتخوفهم من مغبة الكفر والإنكار، ورغم كل هذه الجهود إلا أن التيار التصحيحي الاثني عشري أثبت بطلان وفساد عقيدة المهدوية والغيبة –القول بوجود إمام غائب معصوم– عقلاً ونقلاً، ومن توصيات البحث: استمرار الحوار مع الشيعة في العالم سواء العوام منهم أو العلماء والمثقفين؛ لما لهذا الحوار من نتائج مهمة وعظيمة، فالمتتبع لنقض الحركات التصحيحية ونقدها للموروث العقدي الإمامي يرى جلياً تأثر هذا النقض وهذه الطعون بنقد أهل السنة لتلك العقائد.

الكلمات الافتتاحية: المهدي المنتظر، الشيعة، الاثني عشرية.

Abstract

The Twelver Shi'ite space has recently witnessed contradictory theses and theories about the doctrine of the absent Imam - the Awaited Mahdi - so this research was a study of these theses and a liberation of the differences between them. In this research, I relied on the inductive method, so I followed up on it the views of Imami scholars and thinkers on the doctrine of the Awaited Mahdi. Also, I concluded in this research the following: that the doctrine of the absent Imam - the awaited Mahdi - was invented to complete the image of the Twelver Imami creed, and help it to hold together in the face of the challenge imposed by the death of the Eleventh Imam, Hasan al-Askari, without an apparent consequence. Whereas, one of the most important results of saying this doctrine was the cracking of the Shi'ite ranks, the weakening of faith in the souls, the deepening of confusion and doubt about its existence, which necessitated the creation of books from their symbols urging followers to be steadfast, and heralding them with the imminent appearance of Awaited Mahdi, fearing them of the consequences of unbelief and denial. Despite all these efforts, the Twelver Reformist current proved the invalidity and corruption of the doctrine of Mahdism and backbiting - saying that there is an infallible absent imam - rationally and transmission. Among the recommendations of the research: Continuing dialogue with Shi'ites in the world, whether common people, scholars or intellectuals; Because this dialogue has important and great results. For those who follow the refutation of the reformist movements and their critique of the Imami creedal inheritance, it will become clear to see the impact of this refutation and these challenges by the criticism of the Sunnis on those beliefs.

Keywords: The Awaited Mahdi, the Shi'ites, the Twelvers.

معلومات التواصل: **مي بنت صالح الشرار**

البريد الالكتروني الرسمي : Msmsh.2@hotmail.com

Doi: https://doi.org/10.54940/si39123869

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله وخليله وأمينه على وحيه وصفوته من خلقه نبينا محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه ومن دعا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين. أما بعد:

فيعد الإيمان بالمهدي المنتظر ولادة وغيبة أصلاً من الأصول العقدية التي يقوم عليها الفقه الشيعي الاثني عشري في بنيته التقليدية انطلاقاً

من أن الأرض لا تخلو من حجة[1]، وأنه هو الإمام الثاني عشر في سلسلة الأئمة المنصوص عليهم، وهو الحجة القائمة، إذ كيف يجوز على الرب اللطيف الرؤوف بعباده أن يتركهم –حسب المعتقد الإمامي الاثني عشري– في زمان بلا إمام يجمع كلمتهم، ويقيم أودهم، ويحفظ لهم قوانين الشرع، وقواعد التكليف، ولاسيما بالنسبة إلى هذه الأمة المبعوث إليها أفضل الرسل، وقد أكمل دينهم، وأتم النعمة عليهم، مع أنه قد ثبت ذلك في الأمم الخالية، وهي سنة الله في الذين خلو من قبل، ولن تجد لسنة الله تبديلاً[2] لكن هذه العقيدة وهذا الطرح واجه انتقادات ومعارضات في البيئة الدينية الاثني عشرية، من هنا جاءت فكرة البحث بدراسة هذه الاطروحات وتحرير الاختلافات فيما بينها.

- <u>أهمية البحث:</u>

— ظهور اتجاهات وتيارات جديدة في الفكر الشيعي الاثني عشري تقدم أطروحات وآراء جديدة حول عقيدة الإمام الغائب –المهدي المنتظر–، وهو ما يجعل من تحرير هذه الآراء وبيانها أمراً مهماً.

— أن عقيدة المهدي الغائب بنيت عليها عقائد وأفكار امتد أثرها حتى على من لايعتقدونها ولايؤمنون بها في المجتمعات الشيعية وغير الشيعية، أهمها مسألة النيابة العامة للفقهاء عن المهدي المنتظر –ولاية الفقيه–، ومن ثم فبيان بطلان هذه العقيدة من الداخل الشيعي كافٍ لإسقاط العقائد والأفكار المبنيّة عليها.

- <u>أهداف البحث:</u>

— بيان معتقد التيار الشيعي الاثني عشري التقليدي في المهدي الغائب.

— تتبع النقد الذي وجهه التيار التصحيحي الإمامي لعقيدة المهدي المنتظر.

- <u>مشكلة البحث:</u>

تتمثل مشكلة البحث فيما يلي:

— ما موقف الفكر الشيعي الاثني عشري باتجاهيه التقليدي والتصحيحي من عقيدة المهدي الغائب؟

— هل هناك خلاف بين علماء الإمامية ومفكريها حول هذه العقيدة؟

- <u>الدراسات السابقة والإضافة العلمية في الدراسة الحالية:</u>

جل الدراسات التي وقفت عليها في هذا الموضوع تهتم بأمرين:

الأول: دراسة عقيدة المهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية كما يعتقدها ويؤمن بها الاتجاه التقليدي.

الثاني: نقد هذه العقيدة من وجهة نظر أهل السنة والجماعة.

ولعل أهم هذه الدراسات ما يلي: الدراسات "المهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية" للدكتور: جلال الدين محمد صالح.

وأصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد، للأستاذ الدكتور: ناصر بن عبدالله القفاري.

والإضافة العلمية في هذا البحث تكمن في نقد عقيدة المهدي المنتظر من داخل المذهب الإمامي الاثني عشري.

- <u>تبويب البحث:</u>

تشتمل خطة هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، ثم الخاتمة، وثبت المصادر والمراجع، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: موقف التيار الإمامي الاثني عشري التقليدي من عقيدة المهدي المنتظر، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالمهدي المنتظر –الإمام الغائب–.

المطلب الثاني: غيبة المهدي المنتظر.

المطلب الثالث: النيابة عن المهدي المنتظر.

المبحث الثاني: موقف التيار الإمامي الاثني عشري التصحيحي من عقيدة المهدي المنتظر، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: غموض هوية المهدي المنتظر وإبهامها.

المطلب الثاني: بطلان الاستدلال بروايات ميلاد المهدي المنتظر.

المطلب الثالث: شهادة التاريخ على بطلان ميلاد المهدي المنتظر ووجوده.

المطلب الرابع: فساد تعليل الغيبة.

المطلب الخامس: بطلان دعوى النيابة والنواب الأربعة.

المطلب السادس: بطلان دلالة خط المهدي المنتظر وتوقيعاته على إثبات وجوده وغيبته.

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات، ثم قائمة المصادر والمراجع.

- **<u>منهج البحث:</u>**

اعتمدت في البحث على المنهج الاستقرائي: لاستقراء وتتبع آراء ومواقف مفكري الإمامية الاثني عشرية من عقيدة المهدي المنتظر.

تمهيد

---

[1] انظر: بصائر الدرجات، للصفار، ص504-507؛ الكافي، للكليني، 1/177-179؛ الغيبة، للنعماني، ص136-137؛ الاختصاص، للمفيد، ص268-269؛ بحار الأنوار، للمجلسي، 1/23-56.

[2] "إذا كان الرب –جل وعلا– لا يجوز عليه أن يترك الأمة في زمان بلا إمام يجمع كلمتهم، فهل يجوز عليه عقلاً أن يغيب عنهم هذا الإمام، ليتركهم في شتات وفرقة، وضعف وهوان؟! وما الفرق حينئذ بين أن يتركهم بلا إمام يجمع كلمتهم، وبين أن يغيب عنهم هذا الإمام الذي يجمع كلمتهم؟! وهل من العدل الرباني في شيء أن يحاسبهم على حجة لم يروا له أثراً أو يسمعوا منه حرفاً؟!

ربما يقال: إن غيبته جاءت من خصومه الذين أخافوه واضطروه إلى الغيبة والاختفاء، ومع ذلك يظل السؤال باقياً، والحيرة قائمة، كيف يجوز على الرب الكريم الرؤوف بعباده أن ينصب عليهم إماماً عاجزاً عن اللقاء بهم ومخاطبتهم، وخائفاً عن مجابهة خصومه وخصومهم معاً؟!" ولاية الفقيه وإشكالية السلطة السياسية في الفقه الشيعي، جلال الدين محمد صالح، (ص197).

تعد مسألة الإمامة [3] عند الشيعة الاثني عشرية أصلاً من أصول الدين، وحجر الزاوية في المذهب، بل هي قطب رحى العقيدة، فلا ثبوت للإيمان دونها، ولا جواز للتقليد فيها، فيجب النظر فيها كما يجب النظر في التوحيد والنبوة [4]، أسند الكليني وغيره إلى أبي جعفر الباقر قوله: "بني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة والزكاة والحج والصوم والولاية، فسئل: وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل، لأنها مفتاحهن" [5].

وقد أجمعت الإمامية على أن الإمامة منصب إلهي كالنبوة، يرتبه الله تعالى لمن ارتضى من البشر، فالله وحده هو الذي يختار الإمام، ويأمر النبي –صلى الله عليه وسلم– أن يدل الأمة عليه، حتى يعرفوه ويؤمنوا به، وعليه فليس للناس حق اختيار الإمام وتعيينه ولا حق ترشيحه وانتخابه؛ لأن الشخص الذي له من نفسه الاستعداد الخاص لتحمل أعباء الإمامة العامة وهداية البشر قاطبة يجب ألا يعرف إلا بتعريف الله ولا يعين إلا بتعيينه، وخصوا بذلك أفراداً معدودين قالوا إن الله – تعالى– نص على تعيينهم في هذا المنصب والمقام نصاً خفياً وجلياً، وحصروا ذلك بعلي وأحد عشر من أولاده وذريته، فميزوهم عن الصحابة–رضوان الله عليهم– بل حتى عن بقية ذرية علي–رضي الله عنه– [6]، وهم على الترتيب:

علي بن أبي طالب" المرتضى".

الحسن بن علي " الزكي".

الحسين بن علي " الشهيد".

علي بن الحسين "زين العابدين"

محمد بن علي "الباقر".

جعفر بن محمد "الصادق".

موسى بن جعفر "الكاظم"

علي بن موسى "الرضا".

محمد بن علي "الجواد".

علي بن محمد "الهادي".

الحسن بن علي "العسكري".

محمد بن الحسن مهدي الشيعة المنتظر "القائم"

ومع ما في هذا الكلام من غلو، إلا أن من علمائهم من ذهب أبعد من ذلك فرفع مقام الإمامة فوق مقام النبوة والرسالة، يقول الخميني: "إن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل" [7]، بل جمعوا مع ذلك سوء أدب مع أنبياء الله –عليهم السلام– حين قالوا: ما بعث الله نبياً إلا دعاه إلى ولاية علي طائعاً أو كارهاً ولولا ذلك لما أرسلهم [8].

لكن هذا الأصل تعرض لإشكالات كثيرة، كان آخرها موت إمامهم الحادي عشر– الحسن العسكري– سنة 260هـ، وليس له عقب، الأمر الذي أحدث حالة من الزعزعة النفسية، والحيرة الدينية داخل الوسط الشيعي بشكل عام، وتسبب في بروز آراء ومعتقدات متناقضة

---

[3] للإمامة مفهوم خاص مختلف عند الشيعة الاثني عشرية، ولذا فرقوا بين لفظي الخليفة والإمام، فلفظ الإمام عندهم يطلق على صاحب الحق الشرعي، بينما يشير لفظ الخليفة إلى صاحب السلطة الفعلية. انظر: نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية، أحمد محمود صبحي، (ص24).

وثمة تعريفات كثيرة للإمامة والإمام عندهم، لكن أكثرها شمولية هو ذلك التعريف المنسوب زوراً للإمام علي بن موسى الرضا إذ يقول: "الإمامة هي منزله الأنبياء وإرث الأوصياء، الإمامة خلافة الله –عز وجل– وخلافة الرسول، الإمامة زمام الدين ونظام المسلمين وصلاح الدنيا وعز المؤمنين، الإمامة رأس الاسلام النامي وفرعه السامي، الإمام يحل حلال الله ويحرم حرام الله ويقيم حدود الله ويذب عن دين الله، الإمام المطهر من الذنوب المبرأ من العيوب مخصوص بالعلم مرسوم بالحلم، الإمام واحد دهره لا يدانيه أحد ولا يعادله عالم ولا يوجد منه بدل، ولا له مثل ولا نظير، مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه ولا اكتساب، بل اختصاص من المتفضل الوهاب، لقد راموا صعباً وقالوا إفكاً وضلوا ضلالا بعيداً إذ تركوا الامام عن بصيرة ورغبوا عن اختيار الله واختيار رسوله إلى اختيارهم، والقرآن يناديهم ﴿**وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ**﴾ [القصص: 68]. فكيف لهم باختيار الامام؟! إن العبد إذا اختاره الله –عز وجل– لأمور عباده شرح صدره وأودع قلبه ينابيع الحكمة وألهمه العلم إلهاماً، فهو معصوم مؤيد قد أمن الخطأ والزلل، يخصه الله بذلك ليكون حجته على عباده وشاهده على خلقه، والله أمر بطاعتهم ونهى عن معصيتهم وهم بمنزلة رسول الله إلا أنهم ليسوا بأنبياء، ولا يحل لهم من النساء ما يحل للأنبياء، فأما ما خلا بمنزلة رسول الله" انظر: عيون أخبار الرضا، الصدوق، (196/2–200)؛ الكافي، الكليني، (200/1–203، 269–270)؛ الألفين، الحلي، (ص22) باختصار.

ويتبين من هذا الوصف أن الإمامة في الرؤية الشيعية امتداد طبيعي للنبوة، وجزء متمم لاستمرار الرسالة، فالإمام يخلف النبي –صلى الله عليه وسلم– في سلطته الدينية والسياسية، وله صلاحيات الرسول في التشريع، والأحكام التي يصدرها هي أحكام إلهية وليست اجتهادية.

[4] انظر: الكافي، الكليني، (180/1)؛ عقائد الإمامية، محمد المظفر، (ص65).

[5] الكافي، (18/2)؛ المحاسن، البرقي، (286/1)؛ تفسير العياشي، (191/1).

[6] انظر: أوائل المقالات، المفيد، (ص38–41)؛ كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، (ص490)؛ شرح إحقاق الحق وإزهاق الباطل، المرعشي، (286/2–292)؛ أصل الشيعة وأصولها، كاشف الغطاء، (ص221–223)؛ عقائدنا، ناصر الشيرازي، (ص23)؛ بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي، (15/2–41).

[7] الحكومة الإسلامية، ص52. وانظر: ودائع النبوة في الولاية والمقتل، هادي الطهراني، (ص114)؛ دروس في العقائد، مكارم الشيرازي، (ص204)؛ الإمامة وقيادة المجتمع، كاظم الحائري، (ص26).

[8] انظر: بصائر الدرجات، محمد الصفار، (ص92–94).

ومتضاربة في وسطه، ويمكن القول إن وفاة الحسن العسكري مثّلت تهديداً مباشراً لقواعد العقيدة الشيعية وتأصيلاتها.

يذكر النوبختي ما حدث للشيعة عموماً من تفرق واختلاف عقدي بعد وفاة الحسن العسكري، إذ افترقوا إلى أربع عشرة فرقة.

فقالت فرقة ممن دانت بإمامة الحسن العسكري: إنه حي لم يمت وإنما غاب وهو القائم المنتظر.

وقالت فرقة أخرى: إن الحسن العسكري هو القائم المهدي، واعترفت بموته، إلا أنها ادعت رجوعه للحياة مرة أخرى، استناداً إلى رواية حول معنى القائم: أنه يقوم بعد الموت.

وقالت فرقة أخرى: إن الحسن العسكري قد توفي لا محالة، وإن الإمام من بعده أخوه جعفر بن علي.

ورجعت فرقة ممن كانت تقول بإمامة الحسن عن إمامته عند وفاته وقالوا: لم يكن إماماً وكان مدعياً مبطلاً، وأنكروا إمامة أخيه محمد، وقالوا الإمام جعفر بن علي بنص أبيه عليه، قالوا إنما قلنا بذلك لأن محمداً مات في حياة أبيه والإمام لا يموت في حياة أبيه، وأما الحسن فلم يكن له عقب والإمام لا يخرج من الدنيا حتى يكون له عقب.

وقالت فرقة أخرى: إن الإمام محمد بن علي أخو الحسن بن علي، ورجعوا عن إمامة الحسن، وادعوا حياة محمد بعد أن كانوا ينكرون ذلك.

وقالت فرقة أخرى: إن الإمام بعد الحسن ابنه المنتظر، وأنه علي بن الحسن.

وقالت فرقة أخرى: إن القائم هو محمد بن الحسن، وأنه ولد بعد أبيه بثمانية أشهر وهو المنتظر، وكذَّبوا من زعم أنه ولد في حياة أبيه.

وقالت فرقة أخرى: إن الحسن العسكري مات عن غير ولدٍ ظاهر، ولكنه أعقب حملاً في رحم بعض جواريه، وهذا الحمل ما ولد بعد، وإنه يجوز أنها تبقى مائة سنة حاملاً به فإذا ولدته أظهرت ولادته.

وقالت فرقة أخرى: إن الإمامة انقطعت بعد الحسن، وليس في الأرض حجة من آل محمد، وإنما الحجة الأخبار الواردة عن الأئمة المتقدمين، وزعموا أن ذلك سائغ إذا غضب الله على العباد فجعله عقوبة لهم.

وفرقة توقفت فقالت: قد علمنا أن الحسن كان إماماً فلما قبض اشتبه علينا الأمر فلا ندري أجعفر كان الإمام بعده أم غيره، والذي يجب علينا أن نقطع على أنه لا بد من إمام ولا نقدم على القول بإمامة أحد بعينه حتى يصح لنا الأمر ونتبين.

وقالت فرقة أخرى: بل الإمام بعد الحسن ابنه محمد وهو المنتظر غير أنه قد مات وسيحيي ويقوم بالسيف فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً[9].

ولم تستطع الطوائف الشيعية المنشقة البقاء والاستمرار، فانحلت مع توالي الأيام، إلا الإمامية الاثنا عشرية القائلة بموت الحسن العسكري، وأن له خلفاً لا يجوز البحث عنه، ولا ذكر اسمه، ولا البحث عن مكانه، وهو محمد المهدي القائم، صاحب الغيبتين.

وقد كتب ابن بابويه القمي كتابه "الإمامة والتبصرة من الحيرة" وهو ممن شهد عصر الغيبة، وكانت له اتصالات بالنواب، وابن بابويه هذا قال عنه الخصيبي في كتابه "الهداية" كما نقل عنه محقق كتاب "الإمامة والتبصرة من الحيرة"، إنه ممن قال بإمامة أبي جعفر أخي الحسن العسكري الإمام الحادي عشر وكان يأخذ الأموال باسمه[10].

ويشكك المحقق فيما نقله عن الخصيبي بقوله: "لكنا نشك في أصل النسبة، ولو فرضت صحيحة فإن التوجيه الأفضل لها إن الشيخ وأصحابه كانوا يجعلون من اسم جعفر والانتماء إليه غطاء يتقون به السلطات في تلك الظروف الحرجة، أو كونها عملية احتواء لجعفر وجماعته الذين كانت الدولة تؤيدهم لتحريف خط الإمامة، وهدف الشيخ هو سد الطريق على جعفر وأغراضه الفاسدة، كما يظهر من استيائه منهم"[11].

ولا تزال محاولات الفكر الشيعي تنشط منذ ذلك الوقت وحتى اليوم في درء كل ما من شأنه أن يحدث ربكاً واهتزازاً في قلوب المؤمنين الشيعة بشأن هذه القضية المفصليّة التي تمس أصل المذهب، وتعد ثابتاً من ثوابته العقدية، وذلك بحشد النصوص التي تؤكد ولادة المهدي وغيبته، والمروية حسب قولهم عن أئمة أهل البيت.

ففي السابق كتب الصدوق كتاباً أسماه "كمال الدين وإتمام النعمة واثبات الرجعة" قال فيه: "إن الذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا أني وجدت أكثر المختلفين إلي من الشيعة قد حيرتهم الغيبة"[12].

وكتب النعماني كتاب "الغيبة" وقال فيه: "أما بعد، فإنا رأينا طوائف من العصابة المنسوبة إلى التشيع، المنتمية إلى نبيها محمد وآله – صلى الله عليهم– ممن يقول بالإمامة التي جعلها الله برحمته دين الحق، ولسان الصدق قد تفرقت كلمتها، وتشعبت مذاهبها، وشكّوا جميعاً

---

[9] انظر: فرق الشيعة، (ص151–171)؛ الفصول المختارة، الشريف المرتضى، (ص318–321).

[10] انظر: مقدمة المحقق محمد رضا الجلالي، (ص71).

[11] الإمامة والتبصرة من الحيرة، ابن بابويه القمي، مقدمة المحقق محمد رضا الجلالي، (ص71).

[12] كمال الدين وإتمام النعمة واثبات الرجعة، (ص30) باختصار.

إلا القليل في إمام زمانهم، وولي أمرهم، وحجة ربهم التي اختارها بعلمه، للمحنة الواقعة بهذه الغيبة، فلم يزل الشك والارتياب قادحين في قلوبهم، حتى أداهم ذلك إلى التيه والحيرة والعمى والضلالة، ولم يبق منهم إلا القليل النزر"[13].

أما حديثاً فما أكثر الإنتاج الفكري والسياسي الذي يحاول الإجابة عن الأسئلة في الخلف: أين هو؟ وأين يكون؟ وإلى متى يغيب؟ وكم يعيش؟ التي طرحها متحيّروا الشيعة الأُول، وهم الجمهور على حد تعبير النعماني، وبقيت حتى اللحظة محور الإشكال الفكري بين الذين تجرأوا على إثارتها من الشيعة، وبين الذين آثروا الإيمان بها كما تلقوها عن أسلافهم دون تأويل أو تعطيل، ودون شغل الذهن بهذا النوع من الأسئلة.

من هذه الكتابات المعاصرة: "موسوعة الإمام المهدي" لمحمد صادق الصدر، و"بحث حول المهدي" لمحمد باقر الصدر، و" الإمام المهدي بين التواتر وحساب الاحتمال" لمحمد باقر الأيرواني، و" الإمام المهدي" لعلي الميلاني، وغيرها كثير، مما يوحي أن غيبة الإمام المهدي ما زالت هماً شيعياً كبيراً، والإشكال المطروح بشأنها ما زال مطروحاً وباقياً من غير أن يجد إجابة شافية وكافية من الناحيتين النقلية والعقلية.

والعجيب أنه وبعد كل هذه الاعترافات والشهادات بوقوع الحيرة وشيوع الشك، تجد في كتب الإمامية روايات تؤكد أن الله –عز وجل– لو "علم أنهم يرتابون ما غيب حجته عنهم طرفة عين"[14].

المبحث الأول: موقف التيار الإمامي الاثني عشري التقليدي من عقيدة المهدي المنتظر.

المطلب الأول: التعريف بالمهدي المنتظر.

على الرغم من إقرار الاثني عشرية بوفاة الحسن العسكري، وقولهم بوجود ولد له هو القائم من بعده، إلا أنهم اختلفوا في تحديد تاريخ مولده، فجمهور علمائهم يرى أنه ولد في ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين من الهجرة[15]، فيما تقرر بعض الروايات أن مولده كان في سنة ست وخمسين ومائتين دون تحديد اليوم والشهر[16]، وبعضها يقرر أنه ولد في الثامن من شعبان سنة سبع وخمسين ومائتين للهجرة[17].

وهذا الاختلاف في تاريخ المولد غير مستغرب نتيجة للقول بسريته مخافة هلاك المهدي القائم.

أما كيفية المولد فقد رووا فيه روايات عجيبة متناقضة لا يمكن للعقل تصديقها، حيث تضمن بعضها حديث المهدي في مهده بالشهادة والولاية للأئمة[18]، في تشبيه واضح لمهدي الشيعة بالمسيح ابن مريم –عليه السلام–، فيما تضمن بعضها نطقه بالقرآن وهو في بطن أمه[19]، بالإضافة إلى روايات تثبت أن أم المهدي لم تكن تعلم بحملها، ولم تشعر بآلام الحمل، إلا قبل الوضع بدقائق[20]، وروايات تضيف تحليق الطيور فوق رأس المهدي فور ولادته، بل وحمل أحد الطيور له بأمر من والده، والطير به في جو السماء[21].

ومن الخوارق التي تثبتها الروايات أيضاً أن المهدي يجري عليه في أمور الخلق والتكوين ما لا يجري على غيره، ومن ذلك: أنه ولد من جنب أمه لا من بطنها[22]، وأنه ولد مختوناً من غير أن يقربه بشر[23]، وأن الشهر يمر عليه كالسنة تمر على غيره[24]، ويتحرك ويمشي بعد أربعين يوماً[25].

وليت الأمر في روايات الإمامية توقف عند هذا الحد، فقد وصل الغلو إلى درجة لا يمكن السكوت عنها، جاء في كتاب "مدينة المعاجز" ما نصه: "لما وهب لي ربي مهدي هذه الأمة أرسل ملكين فحملاه إلى سرادق العرش حتى وقف، بين يدي الله، فقال له: مرحبا بك عبدي لنصرة ديني، وإظهار أمري، ومهدي عبادي، آليت أني بك آخذ، وبك أعطى، وبك اغفر، وبك أعذب"[26].

والمهدي مجهول الاسم كما هو مجهول الولادة والنشأة، ولكن ورد في بعض كتب الشيعة أن اسمه محمد، غير أن رواياتهم تحرم تسميته باسمه[27]، بل اعتبرت من يسميه باسمه في عداد الكافرين، جاء في الكافي للكليني: "صاحب هذا الأمر لا يسميه باسمه إلا كافر"[28].

ولذلك فحين يرد ذكره في رواياتهم يكتب اسمه بالحروف المقطعة هكذا: م ح م

---

[13] (ص25–26).

[14] الكافي، الكليني، (333/1)؛ الغيبة، النعماني، (ص163)

[15] انظر: الكافي، الكليني، (514/1)؛ إعلام الورى بأعلام الهدى، الطبرسي، (214/2)؛ كتاب الأربعين، الماحوزي، (ص214–215).

[16] انظر: كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، (ص458).

[17] انظر: دلائل الإمامة، ابن رستم الطبري، (ص502).

[18] انظر: كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، (ص452–454)؛ إعلام الورى بأعلام الهدى، الطبرسي، (214/2–217).

[19] انظر: كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، (ص455–456).

[20] انظر: المرجع السابق، (ص455).

وهذه الرواية مع مخالفتها للعقل، تتناقض مع روايات أخرى في كتب الشيعة أنفسهم، من ذلك:

أولاً: الروايات التي تثبت نطق المهدي بالقرآن وهو في بطن أمه، فكيف نطق ولم تعلم به!!. انظر: كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، (ص455–456)

ثانياً: الروايات التي تثبت إدراك حكيمة– عمة المهدي المزعوم–للحمل بمجرد النظر إلى سوسن–أم المهدي–. انظر: الغيبة، الطوسي، (ص259).

هذا بالإضافة إلى تضارب الروايات في اسم والدة المهدي، انظر: كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، (ص460).

[21] انظر: المرجع السابق، (ص456–457).

[22] انظر: بحار الأنوار، المجلسي، (26/51).

[23] انظر: الغيبة، الطوسي، (ص263).

[24] انظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

[25] انظر: كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، (ص457).

[26] هاشم البحراني، (26/8).

[27] انظر: الكافي، الكليني، (333/1).

[28] (333/1).

د[29]، ولما سألوا كيف نذكره؟ قال الحسن العسكري: "قولوا الحجة من آل محمد صلوات الله عليه وسلامه"[30]، وكانت الدوائر الشيعية القديمة لا تذكره تقيّة فيما بينها إلا بالرمز الذي لا يعرفه سواهم[31]، ورموزهم التي يطلقونها عليه كثيرة مثل: القائم، والخلف الصالح، والحجة، والناحية المقدسة، وصاحب الزمان، صاحب الأمر، والمنتظر، والمأمول، والوتر، والمنتقم، والقابض، والباسط، وسدرة المنتهى، والغاية القصوى، وغاية الطالبين، وفرج المؤمنين، ومنية الصبر، والمخبر بما لم يُعلم، والمجازي بالأعمال، ومظهر الفضائح، ومبلي السرائر، والمحسن، والعدل، والمنعم، والأمان، والحق، والصدق، والفتح، والقوة، والعزة، والقدرة، والملك، والتمام[32].

المطلب الثاني: غيبة المهدي المنتظر:

تنقسم غيبة المهدي عند الشيعة الإمامية إلى قسمين: غيبة صغرى، وغيبة كبرى، وفيما يلي الحديث عن الغيبة بقسميها لارتباطها الشديد بالمهدوية.

- **الغيبة بداية ومكاناً:**

تتضارب روايات الإمامية في تحديد بداية الغيبة الصغرى إلى ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أن البداية الفعلية للغيبة الصغرى كانت منذ ولادة المهدي إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته وانعدام السفراء بالوفاة سنة 329هـ[33].

وقد نوقش هذا الرأي من بعض علماء الشيعة: بأن المهدي من مولده إلى وفاة أبيه -الإمام العسكري- لم يكن إماماً، فالإمامة لم تكن له إلا بعد وفاة أبيه لاستحالة وجود إمامين معاً في وقت واحد، فما قبل وفاة الحسن العسكري خارجٌ عن موضوع الغيبة، وإنما الحديث عن غيبته في فترة إمامته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى: فغيبة الإمام في عهد أبيه لم تكن غيبةً بالمعنى المتعارف منذ ولادته، إنما كان محفوظاً إلا عن الخاصة، وكان هناك تكتم على اللقاء به، أي أنه كان ظاهراً إلا أنه كانت هناك محدودية في قضية رؤيته[34].

الرأي الثاني: أن غيبته بدأت بعد مولده، وقبل موت أبيه بفترة قليلة[35]، ورجح هذا الرأي صاحب كتاب "الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة"؛ لأنه يرى في هذا عناية بليغة؛ لأن الإمام العسكري إمام حاضر، فحينما ينبئ عن غيبة ابنه الإمام المهدي يكون سكون النفوس إلى ذلك أكثر، بعكس ما لو غاب الإمام فجأة بدون سبق إنذار[36]، وعلى هذا يكون عمر المهدي عند الإعلان عن غيبته أربع سنوات، لأن جمهور علماء الشيعة يرى أنه ولد في ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين من الهجرة[37]، والإعلان على الأقرب صدر في منتصف شعبان سنة تسع وخمسين ومائتين، أي قبل شهادة الحسن العسكري بشهور[38].

الرأي الثالث: الغيبة بدأت بعد وفاة والده الحسن العسكري- الإمام الحادي عشر-، وعلى هذا يكون المهدي قد غاب وهو ابن خمس سنين[39].

أما الغيبة الكبرى فقد بدأت من عام 329هـ، وهي السنة التي مات فيها السفير الرابع علي بن محمد السمري، وتستمر إلى أن يأذن الله بظهور الغائب ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً[40].

وبالنسبة لمكان الغيبة فإنه كان موضع السرية والكتمان، وقد حاول الشيعة التعرف على مكانه إلا أن الباب الذي يدّعي الصلة به رفض البوح بشيء من ذلك، وأخرج توقيعاً سرياً ينسبه للمهدي يقول فيه: "إن عرفوا المكان دلوا عليه"[41]، فهذا النص يشير إلى أنه في مكان معين، وفي مخبأ سري لا يعرفه إلا الباب، وأن سبب كتمان المكان هو الخوف، ولكن بعض الروايات دلت على البلد الذي يختفي فيه، حيث أُشير في بعضها إلى اختبائه بطيبة-المدينة المنورة-[42]، وبعضها إلى إقامته بجبل رضوى[43]، في حين أن أحاديثهم في الأدعية والزيارة لمقامات الأئمة تلمح إلى أنه غاب في سرداب سر من رأي[44].

لكن بعض منظري الإمامية انكروا غياب المهدي في السرداب إنكاراً شديداً، وادّعوا أنه من مفتريات أهل السنة عليهم، وأن أحداً من علماء الشيعة لم يقل بذلك[45]، مقررين أن غيبته بدأت من داره في سامراء، وأنه حي موجود، يحل ويرتحل، ويطوف الدنيا، ويحضر المجالس والمحافل، ويحضر الموسم أيام الحج، ويلبي ويطوف، ويسعى ويزور قبر جده ﷺ، ومراقد آبائه، بل وربما يجالس ولاة الأمر، ويشير إليهم بما هو الأصلح في حفظ النظام، والأحسن في كيفية إدارة الأمور سواء أخذوا برأيه أو لم يأخذوا، وهكذا يصاحب الفقهاء، والفضلاء، والخطباء، ليرشدهم إلى الحق، فهو يقوم بما هو وظيفته من ناحية الإمامة فيعمل به دون احتياج إلى معرفته، وهذا هو المراد من غيبته أنه لا يعرف بشخصه، لا ما يظن البعض بأن المراد من غيبته أنه لا يرى[46].

---

[29] انظر: الكافي، للكليني، 329/1.

[30] الكافي، الكليني، (333/1)؛ كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، (ص676)؛ الإرشاد، المفيد، (349/2).

[31] انظر: الإرشاد، المفيد، (362/2).

[32] انظر: دلائل الإمامة، ابن رستم الطبري، (ص502). ولا يخفى ما في بعض هذه الألقاب من غلو وشرك بالله -عز وجل-.

[33] انظر: الإرشاد، المفيد، (340/2).

[34] انظر: الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة، فاضل المالكي، (ص39-40)

[35] انظر: الغيبة الطوسي، (ص378)؛ الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة، فاضل المالكي، (ص41).

[36] انظر: فاضل المالكي، (ص41).

[37] انظر: الكافي، الكليني، (514/1)؛ إعلام الورى بأعلام الهدى، الطبرسي، (214/2)؛ كتاب الأربعين، الماحوزي، (ص214-215).

[38] انظر: الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة، فاضل المالكي، (ص42-43).

[39] انظر: بحار الأنوار، المجلسي، (364/55)؛ الأربعين، الماحوزي، (ص227-228).

[40] انظر: انظر: الغيبة، الطوسي، (ص414-417)؛ كشف الغمة، الإربلي، (338/3).

[41] الكافي، الكليني، (333/1).

[42] انظر: الكافي، الكليني، (340/1)؛ بحار الأنوار، المجلسي، (153/52).

[43] انظر: الغيبة، الطوسي، (ص187).

[44] انظر: المزار، محمد المشهدي، (ص589-590)؛ بحار الأنوار، المجلسي، (102/99-103)؛ جواهر الكلام، النجفي الجواهري، (100/20).

[45] انظر: الغدير، الأميني، (308/3-309)؛ حياة الإمام المهدي، محمد باقر القرشي، (ص115-116).

[46] انظر: كشف الغمة، الإربلي، (296/3)؛ المهدي، صدر الدين الصدر، (ص164)؛ تاريخ الغيبة الصغرى، محمد باقر الصدر، (ص564)؛ حياة الإمام المهدي،

وهكذا ظل المهدي بحسب التنظير الأخير يتصرف خلال غيبته الصغرى التي دامت قرابة السبعين عاماً، ولم يكن حبيس سرداب سامراء.

أما خلال الغيبة الكبرى فإنه-بحسبهم أيضاً- يقوم بمقابلات يجريها مع الموثوقين من رجال الشيعة [47]، وفي هذا يقول محمد باقر الصدر: "وأما في عصر الغيبة الكبرى فلا شك أن الأغلب هو اختصاص المقابلة بالخاصة الموثوقين، كما لا شك في أن الإمام المهدي -عليه السلام-قد يخص بعض الموثوقين بأكثر من مقابلة واحدة، ولعلها تصل إلى عدد مهم من المقابلات لدى عدد منهم، كما لا شك في أن المصالح الإسلامية قد تقتضي ظهوراً للمنحرفين إذا كان بنحو مأمون النتيجة" [48].

وقد أراد هؤلاء بقولهم بتحمل المهدي الكثير من المسؤوليات في غيبته، أن يجعلوا من فكرة المهدي فكرة فاعلة، وليس مجرد فكرة سلبية، وبهذا يمكن أن تكون هذه العقيدة- بحسبهم- مستساغة عقلاً.

لكن هذا الرأي-الأخير- جوبه بالرفض والنقد من بعض علماء الشيعة، فمحمد تقي مصباح اليزدي مع أن مثله مثل غيره من علماء الاثني عشرية يقول بغيبة المهدي، إلا أنه يعيب على أولئك الذين يقولون: إنه يتحمل المسؤوليات ويدير شؤون المجتمع، ويصف مثل هذا القول بالانحراف الفكري، لأنه إذا كان كذلك فما الحاجة إلى وساطة ونائب [49]؟

- **مدة الغيبة:**

منّى رموز التشيع ومخترعوا فكرة الغيبة أتباعهم بقصر مدتها، وسرعة عودة الغائب، فأكدوا في رواياتهم أنها لا تعدو ست سنين في أقصى الأحوال، جاء في الكافي أن علياً بن أبي طالب قال عن الإمام الثاني عشر: "تكون له غيبة وحيرة، يضل فيها أقوام ويهتدي فيها آخرون" [50]، ولما سئل كم تكون الحيرة والغيبة قال: "ستة أيام أو ستة أشهر، أو ست سنين" [51].

ولعل هذا النص قد وضع في الأيام الأولى لنشوء الفكرة، لتسكين النفوس الثائرة وتهدئة القلوب الحائرة التي أفاقت على موت الإمام الحادي عشر بلا عقب.

ثم جاء عندهم توقيت الظهور في السبعين، ثم غيّر إلى مائة وأربعين، ثم أخّر إلى غير أمد معين [52].

واختلفت رواياتهم التي وضعت لمعالجة مشكلة تحديد فترة الغيبة في طريقة معالجتها، فهي تارة تأمر بالتسليم وتقول: "إذا حدثناكم بحديث فجاء على ما حدثناكم به، فقولوا: صدق الله، وإذا حدثناكم بحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به، فقولوا: صدق الله، تؤجروا مرتين" [53].

وتارة تعزو سبب إخلاف الوعد بالظهور الذي حدده الأئمة بإفشاء الشيعة لسره، ولذلك حينما قال بعضهم: "ما لهذا الأمر أمد ينتهي إليه ويريح أبداننا قال – إمامهم- بلى، ولكنكم أذعتم فأخره الله" [54].

وتارة آخرى تعزوه لقتل الحسين، يقول أبو عبد الله: "إن الله -تبارك وتعالى- قد كان وقت هذا الأمر في السبعين، فلما أن قتل الحسين -صلوات الله عليه- اشتد غضب الله تعالى على أهل الأرض، فأخره" [55].

وهم ينظمون ذلك كله في عقيدة البداء [56]، يقول المازندراني: "توقيت ظهور هذا الأمر توقيت بدائي فلذلك جرى فيه البداء" [57].

وهي حيناً تنفض اليد من أخبار التوقيت كلها وتقول: "كذب الوقاتون، وهلك المستعجلون، ونجا المسلمون" [58]، و"أبى الله إلا أن يخالف وقت الموقتين" [59].

- **فلسفة الغيبة:**

اجتهد علماء الإمامية في البحث عن أسباب معقولة تبرر غيبة المهدي القائم، وفيما يلي محاولة حصر وعرض لأقوالهم:

محمد باقر القرشي، (ص112)؛ الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة، فاضل المالكي، (ص14).

[47] وهذا مخالف للتوقيع الذي أخرجه السفير الرابع للناس على لسان المهدي -المزعوم- ، كما سيأتي.

ثم من الذي يبرهن أن هؤلاء موثوقون فيما يدعون، وصادقون فيما يقولون؟ من الذي يشهد بمقابلتهم المهدي ومقابلة المهدي لهم؟ وكيف يثبتون أن الذي شاهدوه هو المهدي فعلاً؟ ومن يشهد لهم بأن الذي قابلوه هو المهدي هل ثبتت رؤيته هو نفسه للمهدي؟ فهو إذن في حاجة إلى إثبات رؤيته أولاً قبل أن يثبت رؤية غيره، فمن ذا الذي يا ترى يشهد له هو نفسه؟ وهكذا أيضا غيره إلى نهاية السلسلة؛ الأمر الذي يعني أن هذا مجرد خرافة، لا يمكن أن يقول بها عاقل!

[48] تاريخ الغيبة الكبرى، (ص112). الغريب في الأمر أن هذا الإمام الغائب مع كل ما له من هذه الصفات التي ذكروها والتي منها تحمل كثير من المسؤوليات ما زال حتى اللحظة خائفاً وعاجزاً عن الخروج لإقامة الدولة.

[49] انظر: محمد تقي مصباح يزدي الشخصية المثير للجدل في إيران، مجلة مختارات إيرانية، العدد 95، بواسطة: ولاية الفقيه وإشكالية السلطة السياسية في الفقه الشيعي، جلال الدين محمد صالح، (ص200).

[50] الكليني، (338/1).

[51] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[52] انظر: الكافي، الكليني، (368/1)؛ الغيبة، النعماني، (ص302)؛ الغيبة، الطوسي، (ص448)؛ بحار الأنوار، المجلسي، (105/52).

[53] الكافي، الكليني، (369/1)؛ الغيبة، النعماني، (ص303).

[54] الغيبة، النعماني، (ص297)؛ بحار الأنوار، المجلسي، (117/52).

[55] الكافي، الكليني، (368/1)؛ الغيبة، النعماني، (ص302)؛ الغيبة، الطوسي، (ص448)؛ بحار الأنوار، المجلسي، (105/52).

[56] البداء معناه الظهور بعد الخفاء، أو نشأة الرأي الجديد، وله معان أخرى كلها لا تخرج عن مفهوم تجدد العلم بتجدد الأحداث، وهذه المعاني تستلزم سبق الجهل وحدوث العلم تبعاً لحدوث المستجدات لقصور العقول عن إدراك المغيبات، وإذا أطلقت هذه المعاني على الإنسان فلا محذور فيها لتحققها فيه، وأما إذا أطلقت على الله -عز وجل- فلا شك أنها كفر تخرج صاحبها من الملة، ذلك أن الله تعالى عالم الغيب والشهادة، يعلم السر وأخفى، ويعلم ما ظهر وما سيظهر على حد سواء. انظر: أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية عرض ونقد، ناصر القفاري، (ص937-952).

والقول بالبداء على الله -جل وعلا-، من أصول الاثني عشرية، حتى بالغوا في أمره فقالوا: "ما عبد الله بشيء مثل البداء". انظر: الكافي، الكليني، (146/1).

[57] شرح أصول الكافي، محمد المازندراني، (332/6).

[58] الكافي، الكليني، (168/1)؛ الغيبة، الطوسي، (ص446).

[59] الكافي، الكليني، (168/1)؛ بحار الأنوار، المجلسي، (118/52)

الأول: الخوف عليه من القتل.

وتعد أقوى علة يتمسك بها الشيعة لتبرير غيبة إمامهم، بل ويرون أن غيبته ليست بالأمر العجيب أو المستغرب وبخاصة مع إخافة الظالمين له، ومنعهم يده من التصرف فيما جعل إليه التصرف فيه، فإذا كان الحال كذلك سقط عنه فرض القيام بالإمامة، وإذا خاف على نفسه، وجبت غيبته، إذ التحرز من المضار واجب عقلاً وسمعاً[60].

وهنا يثار إشكال: إذا كان سبب الغيبة هو خوف المهدي على نفسه من الظالمين المتربصين، فقد تعرض آباؤه للأذى باعتراف الإمامية أنفسهم، بل كان أعداؤهم أكثر وأشد، ومع ذلك كانوا ظاهرين ولم يستتروا، فلم غاب هو ولم يفعل كما فعل آباؤه؟

وحاول المفيد حل الإشكال بالتفريق بين الحالتين، فقال: "الذي يظهر من أحوال الأئمة الماضين و أنهم أبيحت لهم التقية من الأعداء، ولم يكتفوا بالقيام بالسيف مع الظهور، لعدم مصلحة في ذلك، ولم يكونوا ملزمين بالدعوة، بل كانت المصلحة تقتضي الحضور في مجالس الأعداء، والمخالطة لهم، ولهذا أذاعوا تحريم إشهار السيوف عنهم، وحظر الدعوة إليها، لئلا يزاحم الأعداء ظهورهم وتواجدهم بين الناس، وقد أشاروا إلى مجيء منتظر يكون في أخر الزمان إمام منهم، يكشف الله به الغمة، ويحيي به السنة، ويهدي به الأمة، ولا تسعه التقية عند ظهوره"[61].

الثاني: الجهل بالحكمة، وأنها سر من أسرار الله.

من الحجج التي تمسك بها علماء الإمامية في تعليلهم لغيبة مهديهم أنها سر من أسرار الله -تعالى- التي لم يُطلع عليها أحداً من الخلق، ويروون عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "إنما مثل قائمنا أهل البيت كمثل الساعة ثقلت في السماوات والأرض لا تأتيكم إلا بغتة"[62]، ورووا أن عبد الله بن الفضل الهاشمي سمع الصادق يقول: "إن لصاحب هذا الأمر غيبة لابد منها، يرتاب فيها كل مبطل، فقلت له: ولم جعلت فداك؟ قال: لأمر لم يؤذن لنا في كشفه لكم قلت فما وجه الحكمة في غيبته؟ قال: وجه الحكمة في غيبته، وجه الحكمة في غيبات من تقدمه من حجج الله -تعالى ذكره-، إن وجه الحكمة في ذلك لا ينكشف إلا بعد ظهوره، كما لا ينكشف وجه الحكمة لما أتاه الخضر من خرق السفينة، وقتل الغلام، وإقامة الجدار لموسى -عليه السلام- إلا وقت افتراقهما يا بن الفضل: ان هذا الامر أمر من أمر الله وسر من سر الله وغيب من غيب الله ومتى علمنا أنه حكيم صدقنا بأن أفعاله كلها حكمة وإن كان وجهها غير منكشف لنا"[63].

الثالث: الامتحان والاختبار.

ومن العلل التي يذكرها علماء الشيعة في غيبة إمامهم الثاني عشر: امتحان العباد واختبارهم وتمحيصهم، فإنه لن يؤمن بها إلا من خلص إيمانه، وصفت نفسه، وصدّق بما جاء عن رسول -صلى الله عليه وسلم- والأئمة من حجبه عن الناس وغيبته مدة غير محددة، وأن ظهوره بيد الله -تعالى- وليس لأحد من الخلق رأي في ذلك[64].

الرابع: تقصير الأتباع.

ومما يغلف به الإمامية غيبة إمامهم الثاني عشر تقصير الاتباع في حقه، يقول حسن الحسيني اللواساني: "عدم نيل العباد للتشرف برؤيته إما بسبب تقصيرهم وعصيانهم الموجب لعقوبتهم، أو بسبب قصورهم وعجزهم عن ذلك لغلبة الأشرار الموجبة لاختفاء الإمام -عليه السلام- عن جميعهم"[65].

ومن المهم هنا الإشارة إلى اعتقاد الإمامية ببقاء اللطف الالهي واستمراره رغم غيبة الإمام، على أساس التفرقة بين موت الإمام وغيبته، فالموت يوجب الخلل في اللطف الإلهي؛ لأنه ارتفاع لذات الإمام وترك العباد دون وجود شخص الإمام وذاته، ويكون سبباً في حرمان الخلق من فائدة وجوده، يقول شيخ الطائفة الطوسي: "انحصار اللطف فيه معلوم للعقلاء، ووجوده لطف، وتصرفه آخر، وعَدَمِهِ مِنّا"[66].

ويشرح الحلي كلام شيخهم فيقول: "وجود الإمام نفسه لطف لوجوه: أحدها: أنه يحفظ الشرائع ويحرسها عن الزيادة والنقصان، وثانيها: أن اعتقاد المكلفين لوجود الإمام وتجويز إنفاذ حكمه عليهم في كل وقت سبب لردعهم عن الفساد ولقربهم إلى الصلاح، وهذا معلوم بالضرورة، وثالثها: أن تصرفه لا شك أنه لطف ولا يتم إلا بوجوده فيكون وجوده نفسه لطفاً وتصرفه لطفاً آخر"[67].

ويكابرون بأن غيابه لا يمنع تصرفه، يقول محسن الأمين: "إنا لا نسلم عدم الفائدة في وجوده مع غيبته، ومن أين لنا الجزم بأنه لا يتصرف في مصالح العباد الدينية والدنيوية من حيث لا يعرفونه، وقد جاء في الأخبار أنه في حال غيبته كالشمس يسترها السحاب، أي فكما أن للشمس المستورة بالسحاب منافع وفوائد في الكون، فكذلك لصاحب الزمان مع استتاره فوائد ومنافع في الكون، وإن خفي علينا بعضها أو جلها، ولم نعلمها على التفصيل، نعم، جميع الفوائد التي نصب لأجلها لا تكون حاصلة، وهذا لا يضر، لأن السبب في ذلك هم العباد بإخافتهم له التي أوجبت استتاره، بل لو فرض محالاً عدم الفائدة في وجوده حال استتاره لم

---

[60] انظر: رسائل المرتضى، الشريف المرتضى، (295/2)؛ الغيبة، الطوسي، (ص351)؛ المهدي، صدر الدين الصدر، (ص179).

[61] الغيبة، (3/2-3)

[62] بحار الأنوار، المجلسي، (314/36).

[63] علل الشرائع، الصدوق، (245/1-246).

[64] انظر: علل الشرائع، الصدوق، (244/1-245)؛ حياة الإمام المهدي، باقر شريف القرشي، (ص162-163).

[65] انظر: نور الأفهام في علم الكلام، حسن الحسيني اللواساني، (142/2)؛ وانظر: محاضرات في الإلهيات، جعفر السبحاني، (ص364).

[66] كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، (ص491-492)؛ وانظر: دروس في العقيدة، محمد اليزدي، (ص377-378)؛ بداية المعارف الإلهية، محسن الخرازي، (ص28-30، 152-155)؛ الشيعة في الإسلام، محمد الطباطبائي، (ص218-219)؛ في رحاب العقيدة، محمد الحكيم، (191/1-193).

[67] كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، (ص192).

يكن في ذلك قبح، بعد أن كان سبب استتاره من خوف الظالمين"[68].
في حين يقرر باقر القرشي فائدة أخرى من غيبته، فيقول: "إن الإمام –عليه السلام– في حال غيابه يرعى شيعته، ويمدهم بدعائه الذي لا يحجب، ولولا دعاؤه لهم لما أبقى منهم الظالمون أحداً يتنفس الصعداء وقد أعلن الإمام المنتظر ذلك في إحدى رسائله للشيخ المفيد، فقد قال –عليه السلام–: إنا غير مهملين لمراعاتكم، ولا ناسين لذكركم، ولولا ذلك لنزل بكم اللأواء[69]، واصطلمكم[70] الأعداء"[71].

المطلب الثالث: النيابة عن المهدي المنتظر:

بعد أن أُرسيت دعائم فكرة الغيبة لولد الحسن العسكري، وبقاء الشيعة دون إمام ظاهر، كان لا بد من وجود وكيل مفوض يتولى شئون الأتباع في أثناء فترة الاحتجاب، ويكون الواسطة والباب للإمام الغائب، فكان أول زعيم يتولى شؤون الشيعة امرأة[72]، حيث تذكر كتب الشيعة أنه في عام 262هـ –أي بعد وفاة الحسن العسكري بسنتين–، "سأل رجل حكيمة بنت محمد ابن علي الرضا عن ولد الحسن العسكري المزعوم، فسمته له، فسألها أين الولد؟ قالت: مستور، فقال: إلى من تفزع الشيعة؟ قالت: إلى الجدة أم أبي محمد –عليه السلام– "[73].
ويبدو أن الإمامية أرادوا أن تبقى النيابة عن الغائب في بيت الحسن العسكري، فأشاعوا في بداية الأمر بين أتباعهم أن أم الحسن العسكري هي الوكيلة المنتظرة، وأن لها الرئاسة العامة على المسلمين بالنيابة، ويظهر أن القصد من هذا التعيين إيجاد الجو المناسب لنمو هذه الفكرة بين الأتباع، لأن أم الحسن هي الوصية للحسن بعد وفاته كما تذكر أخبار الشيعة، فكان من الطبيعي أن تتولى عن ابنه، إلا أن محاربة بيت الحسن العسكري لفكرة الولد قد وجه رجال الشيعة إلى اختيار رجل من خارج أهل البيت[74]، ولهذا جاء في كمال الدين وتمام النعمة للصدوق "ولد الخلف المهدي –صلوات الله عليه– سنة ست وخمسين ومائتين، ووكيله عثمان بن سعيد، فلما مات عثمان بن سعيد، أوصى إلى أبي جعفر محمد بن عثمان، وأوصى أبو جعفر إلى أبي القاسم الحسين بن روح، وأوصى أبو القاسم إلى أبي الحسن علي بن محمد السمري "[75]، وبموت السمري سنة 328هـ أو 329هـ انقطع الاتصال بالإمام الثاني عشر بالكلية، فقبل وفاته بأيام أخرج إلى الناس توقيعاً على لسان المهدي–، يقول فيه: "بسم الله الرحمن الرحيم: يا علي بن محمد السمري أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بعد إذن الله –تعالى ذكره–، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي لشيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم"[76].
وقد مارس النواب الأربعة مهام النيابة بالترتيب المذكور، وكلما مات أحدهم خلفه الذي يليه بتعيين من الإمام المهدي، وكان النائب واسطة بين الشيعة وإمامهم يحمل إليه أموالهم– الخمس–، ويعرض عليه أسئلتهم، ويحمل إليهم أجوبته مشافهة أحياناً ومكتوبة في كثير من الأحيان، وقد وجدت الشيعة التي فقدت رؤية إمامها العزاء والسلوة في هذه المراسلات والاتصالات غير المباشرة، وعليه فقد أولوا السفراء كل تقدير وإجلال، واعتبروهم همزة الوصل بينهم وبين إمامهم[77].
ونظراً لهذه المكانة الرفيعة التي حظي بها النواب الأربعة بين الشيعة فقد حاول الكثير أن يتبوؤا تلك المكانة في صفوف الإمامية عن طريق ادعاء السفارة بين المهدي وأتباعه، وهم ما يُعرفون في المصادر الاثني عشرية باسم السفراء المذمومون أو السفارة الكاذبة[78]، يذكر الطوسي عن محمد بن علي الشلمغاني أنه قال: "ما دخلنا مع أبي القاسم الحسين بن روح في هذا الأمر إلا ونحن نعلم فيما دخلنا فيه، لقد كنا نتهارش على هذا الأمر كما تتهارش الكلاب على الجيف"[79].
وبهذه الحيلة استطاع مفكرو الإمامية الحفاظ على المذهب من الانهيار، أو هكذا خيّل لهم.

المبحث الثاني: موقف التيار الإمامي الاثني عشري التصحيحي من عقيدة المهدي المنتظر

يعتقد الاتجاه التصحيحي في الفكر الإمامي أن نظرية المهدي محمد بن الحسن العسكري نظرية مختلقة من قبل الغلاة والمتكلمين وأدعياء النيابة المستفيدين، وأن لا رصيد لها من الواقع والحقيقة، وأنها لم تكن إلا فرضية وهمية اخترعت في عصر الحيرة التي أعقبت وفاة الامام العسكري دون ولد يرثه في الإمامة، مدللاً على صحة ما ذهب إليه من خلال المسائل التالية:

المطلب الأول: غموض هوية المهدي وإبهامها.

يرى التيار التصحيحي في الفكر الإمامي أن هوية المهدي غامضة عند أهل البيت، حيث لم يُصرَّح باسمه، أو زمان خروجه، ليس بسبب الخوف–كما يُدّعى– بل بسبب عدم تحديده من قبل، كما يرى أن فكرة المهدوية كانت اسماً عاماً، وأملاً للشيعة لرفع الظلم والخروج من الاضطهاد، حيث أخذ كثير منهم يعدّ العدة

---

[68] أعيان الشيعة، محسن الأمين، (2/62–63).
[69] المشقة والشدة. انظر: لسان العرب، ابن منظور، (15/238).
[70] اصطلم أي استأصل. انظر: لسان العرب، ابن منظور، (1/800).
[71] حياة الإمام المهدي، (ص116)؛ وانظر: مناسك المزار، المفيد، (ص8)؛ تهذيب الأحكام، الطوسي، (1/38).
[72] يقول النبي –صلى الله عليه وسلم– (ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة). صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب كتاب النبي –صلى الله عليه وسلم– إلى كسرى وقيصر، ح4425.
[73] انظر: كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، (ص535)؛ الغيبة، الطوسي، (ص254).
[74] انظر: بروتوكولات آيات قم حول الحرمين المقدسين، ناصر القفاري، (ص25).
[75] (ص460) باختصار.
[76] الغيبة، الطوسي، (ص416)؛ الاحتجاج، الطبرسي، (2/297)؛ بحار الأنوار، المجلسي، (52/151).
[77] انظر: الغيبة، للطوسي، (ص374–417)؛ كشف الغمة، الإربلي، (3/337–338)؛ بحار الأنوار، المجلسي، (51/343–366).
[78] انظر: الغيبة، الطوسي، (ص418–435)؛ بحار الأنوار، المجلسي، (51/367–375)؛ الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة، فاضل المالكي، (ص46–48).
[79] الغيبة، (ص412–413)؛ بحار الأنوار، المجلسي، (51/359).

للثأر والانتقام، ويعمل من أجل إسقاط الأنظمة الغاصبة، ويلتف حول هذا الإمام أو ذاك من أئمة أهل البيت، ويطلق صفة المهدوية عليه، فيقوم ويفشل أو يدركه الموت قبل أن يخرج، فيسلّم البعض للأمر الواقع، ويذهب للبحث عن إمام جديد، ومناسبة جديدة للثورة، ويرفض البعض الآخر التسليم، فيسارع لتصديق خرافات الغيبة والاختفاء، والعودة والظهور آخر الزمان، وقد تكررت هذه الدعوات حتى جاوزت العشرات، وأصبح لكل فرقة وطائفة أكثر من مهدي، وهذه الظاهرة تدل على تماهي مصطلح المهدوية مع معنى الثورة والحرية والعدالة، وانبثاقه كرد فعل على الواقع المغتصب-بحسب الشيعة-.

ولو كانت هوية المهدي قد حُددت بشكل سماوي ونبوي قبْلي في أذهان الشيعة، لما ذهبوا يميناً وشمالاً، وسألوا الأئمة، واحتاروا من منهم المهدي، ولما سُمّي العصر الذي أعقب وفاة الحسن العسكري بعصر الحيرة[80].

ثم إن تحديد هوية الإمام المهدي بالثاني عشر من أئمة أهل البيت، قد حدث بعد وفاة الحسن العسكري، والقول بوجود ولد له في السر، بفترة طويلة -في بداية القرن الرابع الهجري تقريباً-، وذلك في أعقاب تطور نظرية الإمامية الإلهية، وتحولها من التسلسل اللامحدود إلى الاقتصار على اثني عشر، وتكوّن فرقة الاثني عشرية[81].

المطلب الثاني: بطلان الاستدلال بروايات ميلاد المهدي.

يذهب التصحيحيون الإماميون إلى القول ببطلان الاستدلال بروايات ميلاد المهدي، معللين ذلك بالأسباب التالية:

أولاً: أن المؤلفين الذين أوردوا روايات ولادة المهدي ألقوا عن أنفسهم عبء المناقشة العلمية لتلك الروايات والتأكد من سندها والنظر إلى متنها، وقالوا: إننا نثبت وجود الإمام الثاني عشر بالطرق الفلسفية الاعتبارية النظرية، ولسنا بحاجة للروايات التاريخية، وإنما نأتي بها من باب الإسناد والتعضيد، يقول المفيد: "فمن الدلائل على ذلك ما يقتضيه العقل بالاستدلال الصحيح، من وجود إمام معصوم كامل غني عن رعاياه في الأحكام والعلوم في كل زمان...، وهذا أصل لن يحتاج معه في الإمامة إلى رواية النصوص وتعداد، ما جاء فيها من الأخبار، لقيامه بنفسه في قضية العقول وصحته بثابت الاستدلال"[82].

ودليلهم هذا ينقض نفسه بنفسه، إذ ما معنى الإمام والحجة؟ وما الفائدة منهما؟ أليس هداية الناس وإدارة المجتمع، وتنفيذ الأحكام الشرعية؟ فكيف يمكن لإمام غائب- على فرض وجوده- أن يقوم بذلك؟ وإذا كان الإمام الغائب يقوم بهذا المهام، فلماذا شعر الشيعة الاثني عشرية بالحاجة للإمام والحجة في عصر الغيبة[83]؟

ثانياً: أن الروايات التي تحدثت عن ولادة المهدي-محمد بن الحسن العسكري- لم تكن معروفة في فترة ما يسمى بالغيبة الصغرى، بل ظهرت بعده، حيث لم يذكرها علماء تلك الفترة -النوبختي، وسعد بن عبد الله الأشعري القمي' وعلي بن بابويه الصدوق، ومحمد بن أبي زينب النعماني- في كتبهم، على الرغم من اعتقادهم بوجود الإمام الثاني عشر، وهذا دليل على أن تلك الروايات لم تكن موجودة أصلاً، وإلا لو كانت موجودة فما سبب إعراضهم عن ذكرها رغم اعتقادهم بوجود المهدي وغيبته؟ إن السبب لا يعدو أحد أمرين: إما أن هذه الروايات لم تكن موجودة أصلاً، ولم تكن قد ظهرت بعد، أو أن هذه الروايات كانت غير معتمدة عندهم وغير موثوق بصحتها[84]؛ ولذا أعرضوا عن ذكرها، وكلا الأمرين يقود إلى ترك هذه الروايات وعدم الاعتماد عليها، وهذا هو المراد إثباته[85].

بل إن بعض العلماء المتأخرين الذين كتبوا حول الإمام المهدي أهملوا تلك الروايات ولم يعتمدوا عليها لضعفها، كما فعل محمد باقر الصدر في كتابه "بحث حول المهدي"، حيث بنى صحة وجود وولادة الإمام المهدي على دعوى النواب الأربعة الذين ادعوا النيابة الخاصة والوكالة عنه، مستبعداً كذب هؤلاء في دعواهم اللقاء به[86].

ثالثاً: أن الروايات التاريخية حول المهدي-الإمام الثاني عشر- تختلف فيما بينها اختلافاً فاحشاً[87]، بدءاً من تحديد هوية أم محمد بن الحسن المفترضة، مروراً بطريقة الحمل، وتاريخ المولد، وكيفية النمو، وانتهاءً بتاريخ الغيبة وتفاصيلها، ما يدل على أنها مصنوعة موضوعة من قبل رجال مختلفين.

كما أن تلك الروايات جاءت محفوفة بالمعجزات والأمور الغريبة التي لم تُعرف عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ولا عن أحد من الأئمة السابقين، فقد ذكر الله -عز وجل- قصة تكلم عيسى -عليه السلام- في المهد أمام الناس، لينفي البهتان عن أمه، أما الإمام المزعوم فلا حاجة لإحداث المعجزة والأمور الخارقة للعادة مع ولادته، وإذا كان لا بد للمعجزة أن تحدث، فلا بد أن تكون أمام الناس لكي يطلعوا عليها ويؤمنوا برسالتها، وإلا فما الفائدة منها؟ لقد كان الشك في أساس ولادة ابن للحسن العسكري، ولو كان هناك إمكانية لحدوث أمر خارق للعادة، فالأولى أن يحدث لإثبات أمر الولادة، وحفظ الولد من السوء،

---

[80] انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب، (ص177-190، 237-239)؛ التشيع العربي والتشيع الفارسي، نبيل الحيدري، (ص236)؛ نقد وتمحيص روايات المهدي، عبد اللهي، (ص28)؛ محاضرة نظرية التطور في المذهب الشيعي، أحمد القبانجي، https://www.youtube.com/watch?v=XDzE8rfLj6E.

[81] انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب، (ص181، 200-205)؛ التشيع العربي والتشيع الفارسي، نبيل الحيدري، (ص248).

[82] الإرشاد، المفيد، (2/342-343).

[83] انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب، (ص207-208)؛ نقد وتمحيص روايات المهدي، عبد اللهي، (ص28-30).

[84] للاستزادة في دراسة سند الروايات وبيان ضعف رجالها وجهالتهم، اعتماداً على تضعيف علماء الرجال الشيعية الإمامية، انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب، (ص218-225).

[85] انظر: التشيع العربي والتشيع الفارسي، نبيل الحيدري، (ص237)؛ تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب، (ص208-225).

[86] وسيأتي إثبات بطلان دعوى النيابة والنواب الأربعة في السطور القادمة بإذن الله.

[87] سبق بيان ذلك.

وهذا مالم يحدث.

ثم إن الملاحظ في جميع الروايات التي تتحدث عن ولادته سراً، وغيبته بين أجنحة الطير التي هي الملائكة، لم تشر إلى وجود خوف من السلطة، ولا أنه المهدي المنتظر، ولو كان قد ولد حقاً لكان من الأولى أن يعلن الإمام العسكري عن ولادته ليعلم به الناس ويروه ويتأكدوا من وجوده وخلافته لأبيه، وفي حال حاولت السلطة الغاصبة إلحاق الضرر به تحدث المعجزة بالحماية أو الاختفاء على أقل تقدير[88]، وهذه الإشكالات تُسقط الحجية والوثوق عن الروايات، وتؤكد أن المهدي الغائب أسطورة حاكها الغلاة والمتطرفون.

المطلب الثالث: شهادة التاريخ على بطلان ميلاد المهدي ووجوده.

يرى التصحيحيون أن الرواية التاريخية التي يعترف بها المؤرخون والمتكلمون من الاثنا عشرية تنص على أن الحسن العسكري–الإمام الحادي عشر– توفي ولم يكن له ولد، وأنهم نظروا في نسائه وجواريه بعد موته فلم يجدوا واحدة منهن حاملاً، أو ذات ولد، وأنه أوصى إلى أمه، ولم يوصِ إلى أحد غيرها، وهو ما سمح لأخيه جعفر بن علي بأن يدّعي الإمامة من بعده، ويدعوا الشيعة إلى اتباعه[89].

المطلب الرابع: فساد تعليل الغيبة.

يقرر الاتجاه التصحيحي في الفكر الإمامي بطلان أسباب الغيبة وفسادها، ويفصل في بيان ذلك على النحو التالي:

- أولاً: بطلان القول بالخوف؛ للأسباب التالية[90]:

السبب الأول: أن القائلين بنظرية الخوف اعتمدوا على مجموعة روايات ضعيفة السند، وعامة لا تحدد اسم القائم، وهي مروية عن زرارة عن الإمام الصادق قبل أكثر من مائة عام من وفاة الإمام الحسن العسكري، فهي روايات رواها غير المعصوم عند الشيعة مع وجود المعصوم، ولم يروها هو مع أنها من مهمته.

السبب الثاني: أنه لا يمكن قبول نظرية الخوف في تفسير الغيبة، إلا بعد إثبات صحة مجموعة من النقاط الافتراضية الوهمية، وهي:

النقطة الأولى: تحديد هوية الإمام المهدي من قبل، وهو أمر لم تثبت صحته–كما سبق بيانه–.

النقطة الثانية: القول بفكرة خاتمية المهدي للأئمة الاثني عشر، وهذه نظرية لم تكن موجودة في البداية، وقد ظهرت في القرن الرابع الهجري، وهذا أمر لا يمكن غض الطرف عنه.

النقطة الثالثة: القول كذلك بحرمة استعمال الإمام المهدي للتقية وإخفاء هويته حتى يوم ظهوره، وهو أمر لا ينسجم مع سياسة الأئمة السابقين ولا مبرر له.

النقطة الرابعة: افتراض وجود توتر سياسي بين البيت العلوي والبيت العباسي الحاكم، وهو افتراض ينفيه التاريخ، إذ من المعلوم أن العهد العباسي الثاني– الذي قيل إن محمد ابن الحسن العسكري ولد فيه سراً، وأن ابوه كتم أمره خوفاً عليه من البطش–، امتاز بضعف الحكام، وعدم امتلاكهم زمام الأمور، حيث أصبح أي واحد من أمراء الأطراف في الدولة الإسلامية غير مقيد بالارتباط الوثيق بالعاصمة، ان شاء كان موالياً، وان شاء أصبح مستقلاً، وناجَزَ الآخرين، كما شهد ذلك العصر سلسلة من ثورات الشيعة والعلويين بمختلف فئاتهم وأحزابهم، رغم أن بعض الخلفاء العباسيين بدأ يميل إلى التشيع أو يتعاطف مع العلويين بصورة كبيرة، كما شهد ذلك العصر أيضاً سيطرة البويهيين الشيعة على مقاليد السلطة في عاصمة الخلافة العباسية بغداد، حيث كانوا ينصبون الخلفاء ويعزلونهم[91]، وهكذا فإن الظروف المحيطة بالغيبة، لم تكن تنطوي على أي مبرر للخوف والتقية، بحيث يُخْفِي الإمام الحسن العسكري مولد ابنه ويكتمه، ولم يكن من العسير على محمد بن الحسن لو كان موجوداً فعلاً أن يظهر هنا وهناك، وحتى لو كان قد أعلن عن نفسه منذ البداية أنه المهدي المنتظر لم يكن يصعب عليه اللجوء إلى أطراف الدولة العباسية ويختبئ بالجبال والغابات، وأن يتحدى السلطات العباسية الضعيفة جداً ويقيم دولته المنشودة، ويؤدي مسئولياته في إمامة الشيعة والمسلمين.

ثالثاً: أن نظرية الخوف بعيدة جداً عن أخلاق أهل البيت، وحبهم للشهادة في سبيل الله، كما أن الاختفاء مناف تماماً لمنصب الإمامة، المبني على الشجاعة والإقدام، بحسب الإمامية–، يقول الطوسي: "إن الإمام يجب أن يكون أشجع من رعيته، وما يتبع ذلك من صفاته يدل على ذلك، فقد ثبت أنه رئيس عليهم فيما يتعلق بجهاد الأعداء، وذلك متعلق بالشجاعة، فيجب أن يكون أقواهم حالاً في ذلك؛ لأن من شأن الرئيس أن يكون أفضل من رعيته فيما كان رئيساً فيه، لما قدمناه من قبح تقديم المفضول على الفاضل فيما كان أفضل منه"[92]، فأين الشجاعة مع الهروب وترك الأمة دون إمام؟

ثم إن نظرية الخوف مما لا يتصور في حق الأئمة – على ما يعتقد الشيعة – من أن الأئمة يعلمون متى يموتون، ولا يموتون إلا باختيار منهم[93]، وأنهم يعلمون ما كان وما يكون، ولا يخفى عليهم الشيء[94]، فبوسعهم أن يحترزوا من الخطر بما لا يخطر على بال أحد.

ثم لماذا لم يقتل واحد من أولئك النواب الأربعة الذين يدعون الصلة بالإمام مباشرة، وهم ليسوا كالإمام لا يموتون إلا باختيار منهم؟

رابعاً: أن التسليم بهذه المقولة جدلاً يثير تساؤلات كثيرة منها: ما السر وراء عدم حفظ الله –تعالى– للمهدي، على فرض وجوده، كما حفظ النبي موسى وأنجاه من فرعون، وكما حفظ الرسول –صلى الله عليه وسلم– المبشر به من قبل؟ ما السر وراء إعلان أهل البيت لاسم القائم–وإن كان متأخراً–، إذا كانوا يعرفون انه سيتعرض للضغط؟ لماذا لم يتركوه سراً لحين موعد القيام، حتى يجنّبوا المهدي

---

[88] انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب، (ص208–225)؛ و: نقد وتمحيص روايات المهدي، عبد اللهي، (ص15–27، 30–32).

[89] انظر: لله ثم للتاريخ، حسن الموسوي، (ص105)؛ تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب، (ص191)؛ التشيع العربي والتشيع الفارسي، نبيل الحيدري، (ص235–236)؛ نقد وتمحيص روايات المهدي، عبد اللهي، (ص72–75)؛ محاضرة نظرية التطور في المذهب الشيعي، أحمد القبانجي، https: //www. youtube. com/watch?v=XDzE8rfLj6E؛ حوار مباشر مع المرجع الشيعي حسن الموسوي، https: //www. youtube. com/watch?v=URTbnJZ_zkw.

للاستزادة من هذه الروايات: انظر: المقالات والفرق، سعد القمي، (ص102)؛ الهداية الكبرى، الخصيبي، (ص390–391)؛ الاحتجاج، الطبرسي، (279/2).

[90] انظر: التشيع العربي والتشيع الفارسي، نبيل الحيدري، (ص236)؛ انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب، (ص244–246).

[91] انظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير، (449/8–251).

[92] تلخيص الشافي، (273/1–274).

[93] انظر: الكافي، الكليني، (258/1–260).

[94] انظر: الكافي، الكليني، (260/1–262).

ملاحقة الأعداء منذ الولادة والطفولة؟ لماذا لا يفترض الشيعة موت المهدي في سردابه أو مخبئه، وأنه قد حان أجله في وقت من الأوقات، كما مات أباؤه وأجداده من قبل؟ هل العصمة تقتضي التخليد إلى أرذل العمر؟ هل كونه ولد واختبأ بعيداً عن السلطات وقتئذ يقتضي أن يخلد ولا يمسه الموت؟ وعلى فرض وجود المهدي أو ظهوره، فلماذا يفترض دوماً أنه سيقيم العدل أو يشارك في الحكم أو يؤسس دولة، مع أن الأئمة من قبله وبإجماع الشيعة أنفسهم لم يشاركوا في الحكم ولم يقيموا دولة، ولم يعتنوا بالجوانب السياسية، بل غاية أمرهم ممارسة التقية؟ ثم لماذا يستتر المهدي عن أوليائه؟ لم لم يظهر وقد قام مئات الملايين من الشيعة عبر التاريخ بانتظاره، وإعلان الاستعداد لنصرته، وقامت دول تتبنى الإيمان به؟ وبعد فلم لا يظهر اليوم وقد بلغ عدد الشيعة الملايين[95]؟

– ثانياً: بطلان الجهل بالحكمة، وأنها سر من أسرار الله.

لو سُلّم جدلاً بوجود الإمام الثاني عشر، فإنه لا يمكن التسليم بغيابه؛ لأنه ليس من حكمة الله أن يغيّب من نصبه إماماً على عباده، وحافظاً لأرضه، فهذا كما هو مخل بحكمة الله، مخل أيضاً بلطفه، ورحمته بعباده، إضافة إلى أن العقل يرفض قبول هذه الدعوى في حق من نُصِب لحاجة الأمة إليه، فإن كانت الأمة محتاجة إليه فيكف جاز غيابه؟ ثم ما الحكمة في اختفاء نائب النبي عن أمته؟ خاصة وأن الإمامية الاثني عشرية قد زعموا أنهم تعرضوا لأنواع العذاب على يد أعدائهم، فهل من حكمة الله أن يغيب من بظهوره تنتفي آلام الشيعة، ويسود الأرض على يديه الخير والعدل؟

– ثالثاً: بطلان القول بالاختبار والتمحيص.

إن القول بالاختبار والتمحيص، باطل؛ لأن الله لا يكلف الناس بما لا طاقة لهم به، وهاهم الشيعة قد تعرضوا للفتنة، ولم يحتملوها فكيف يزعمون أن سبب الغيبة هو التمحيص، وأي تمحيص في هذا الفعل، الذي يقول عنه الصدوق: "رجعت إلى نيسابور، وأقمت فيها فوجدت أكثر المختلفين إلي من الشيعة قد حيرتهم الغيبة، ودخلت عليهم في أمر القائم الشبهة"[96]؟

ولذا أعرض معظم علماء الإمامية الذين ألفوا حول الغيبة كالمفيد والمرتضى والطوسي، عن تبني نظرية التمحيص، ما عدا الصدوق الذي اهتم بها بعض الشيء، وإن لم يتبناها تبنياً كاملاً، خاصة بعد انقراض الجيل الأول الذي تعرض للتمحيص حتى لم يبق منه أحد[97].

– رابعاً: بطلان القول بتقصير الأتباع.

ألا يعد ما فعله الوزير العباسي نصير الدين الطوسي حين خان الخليفة العباسي، وأدخل هولاكو بغداد وتحالف معه، وقتل من أهل السنة ألف ألف وثمان مئة ألف، انتصاراً للمهدي ونصرة للمذهب[98]؟

يقول علامة الشيعة حسين الشاكري: "إنه لم يتح بعد الخواجة نصير الدين الطوسي لأحد من العلماء ما أتيح لشيخنا المروج من إعلاء كلمة الحق، وتشييد المذهب، وكبح جماح المتهتكين، ومنعهم عن الفجور وزجرهم، وإزالة البدع والمنكرات، وإقامة الفرائض والسنن"[99]، فلماذا لم يظهر المهدي حينها، وينهي غيبته؟

وشرعاً فالمقصر في حق شخص ما لا يسقط حقه الشرعي، إذ نرى الوالد يقصر في حق ابنه، ولكن هذا التقصير لا يسقط حقه في البر والإحسان، وكذلك الشيعة فطالما أنهم مؤمنون بإمامة الثاني عشر، فهذا غير مسوغ بأن يتخلى الإمام الثاني عشر عن واجبه المفترض عليه بحجة تقصير أتباعه.

ثم إن الرعية إذا قصّرت في حق إمامها وقائدها فإن من واجبه أن يرفع عنهم هذا التقصير إما بالإقناع، وإما بحد السيف، فإن كانت الإمامة واجبة على الله – تعالى–([100]) فالإمام المنصّب من قبله واجب عليه تطبيق مقتضيات الإمامة، بغض النظر عن تصرفات البشر[101].

المطلب الخامس: بطلان دعوى النيابة والنواب الأربعة.

يرى الاتجاه التصحيحي الإمامي أن دعوى النيابة عن الإمام المهدي– الثاني عشر–، لم تكن أول ظاهرة في تاريخ الشيعة، فقد سبقتها ظواهر كثيرة ادُّعي فيها النيابة والوكالة عن الأئمة السابقين الذين ادُّعيت لهم المهدوية.

بل قد ادعى النيابة عن الإمام محمد بن الحسن العسكري بضعة وعشرون شخصاً، لما تجره تلك الدعوى من مصالح مادية ومكانة اجتماعية سياسية للمُدّعي، لاسيما وأنه كان يهمس بها في السر، وينهى عن التحقيق في دعواه، مستغلاً علاقاته السابقة بالإمام، فيدعي استمرار حياته أو وجوده والنيابة عنه، وقد رفض الإمامية الكثير من تلك الدعاوى، واتهموا أصحابها بالكذب والتزوير، كما شككوا بصحة دعوى النواب الأربعة واختلفوا حولهم، ولم يكن في الروايات التي أوردها المؤرخون دليل علمي قوي على صدقهم وصحة دعواهم، وهذا ما يجعل هؤلاء قسماً من

---

[95] انظر: دراسة حول عدد الشيعة في العالم من المصادر الشيعية، موقع فيصل نور، دراسة حول عدد الشيعة في العالم من المصادر الشيعية(fnoor.com) ..

[96] كمال الدين وتمام النعمة، (ص30).

[97] انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب، (ص244).

[98] انظر: البداية والنهاية، ابن كثير، (13/234–235)؛ مرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي، (4/105–106).

[99] ربع قرن مع العلامة الأميني، (ص188)؛ وانظر: روضات الجنات، الخوانساري، (6/300–301).

[100] أوجب المعتزلة على الله بموجب العقل أموراً وحرموا أموراً أخرى، ووضعوا له – سبحانه–شريعة التعديل والتجوير، فهم بذلك شبهوا الخالق بالمخلوق. في حين أطلق الأشاعرة القول بنفي الوجوب في حقه– تعالى– فلم ينزهوه عن فعل شيء بناء منهم على نفي التحسين والتقبيح العقليين؛ لأنه المالك على الإطلاق فلا يسأل عما يفعل، ونسوا أنه لا يسأل عما يفعل لكمال حكمته –جل وعلا–. أما أهل السنة فمتفقون على أنه –سبحانه– خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئا، ولهذا كان من قال من أهل السنة بالوجوب قال: إنه كتب على نفسه الرحمة، وحرم الظلم على نفسه، لا أن العبد نفسه مستحق على الله شيئاً كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير فهو الخالق لهم وهو المرسل إليهم الرسل، وهو الميسر لهم الإيمان والعمل الصالح، قال ابن القيم في نونيته:

ما للعباد عليه حق واجب هو أوجب الأجر العظيم الشَّان

كلا ولا عمل لـديه ضائع إن كان بالإخلاص والإحسان

إن عذبوا فبعدله أو نعموا فبفضـله والحـمد للـمـنان

انظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ابن تيمية، (2/309–311)؛ منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، (1/447–470)؛ نونية ابن القيم، (ص208–209).

[101] وهكذا وبسقوط أسباب الغيبة التي تمسك بها الشيعة الاثنا عشرية؛ لتبرير غيبة إمامهم المعصوم، تنتقض قاعدة اللطف الإلهي التي نادوا بها لإثبات وجوده وإمامته.

المدعين الكاذبين المتاجرين بقضية الإمام المهدي، وبيان ذلك كما يلي[102]:

أولاً: عجز الإمامية التقليدية عن إثبات صدق النواب الأربعة وصحة دعواهم.

فالنائب الأول- عثمان بن سعيد العمري -، اعتمد الطوسي في توثيقه له على نوعين من الروايات:

الأول: رواية تنص على توثيقه من قبل الإمامين الهادي والعسكري في المحيا والممات، وأنه الوكيل والثقة المأمون على مال الله، وليس فيها ما ينص على نيابة العمري عن الإمام الغائب، وهذه الروايات مجهولة، ويوجد في سندها الغالي "الخصيبي"، وهي تنطوي على دعوى علم الإمام العسكري بالغيب[103]، وهذه الدعوى من مفاهيم الغلاة.

الثاني: رواية تنص بصراحة على إعلان الإمام العسكري خلافة العمري للإمام المهدي[104]، إلا أن سند هذه الرواية ضعيف جداً، وذلك لاشتماله على جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الذي يقول عنه النجاشي وابن الغضائري: إنه كذاب متروك الحديث، فاسد المذهب والرواية، كان يضع الحديث، ويروي عن الضعفاء والمجاهيل وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه[105].

وبعد سقوط هذه الروايات؛ لضعفها، فالنتيجة المتحصلة: أن العمري ادعي وجود ولد للإمام العسكري، ليدعي الوكالة له، دون أن يقدم دليلاً واحداً صحيحاً على ما يقول.

أما النائب الثاني: محمد بن عثمان بن سعيد العمري، فقد اعتمد المؤرخون الشيعة في توثيقه على ثلاث روايات ذكرها الطوسي.

الرواية الأولى: رواية عن عبد الله بن جعفر الحميري القمي، قال فيها: إن المهدي قد أرسل إلى العمري توقيعاً يعزيه فيه بوفاة والده عثمان بن سعيد، ويحمد الله على قيامه مقامه ويدعو له بالتوفيق[106].

لكن المشكلة تكمن في صعوبة التأكد من صحة نسبة التوقيع للمهدي، حيث لا يوجد أي راو للتوقيع سوى العمري نفسه، الأمر الذي يجعل احتمال وضعه له ونسبته للمهدي قوياً، لاسيما وأنه يكيل فيه المدح والثناء لنفسه، مما يلقي بظلال الشبهة عليه لو كان الإمام ظاهراً، فكيف وهو غائب؟ هذا أولاً، وثانياً: لم يقل الحميري كيف سارع إلى تصديق التوقيع، مع وجود الجدل في ذلك الزمان بين الشيعة حول صدق العمري في دعوى النيابة؟ مما يحتمل اختلاق الحميري نفسه للتوقيع ونسبته إلى المهدي.

الرواية الثانية: رواية عن محمد بن إبراهيم بن مهزيار الأهوازي عن الإمام المهدي، يشهد فيها بوثاقة العمري ويترضى عليه[107]، والرواية ضعيفة لأمرين:

الأول: أن الرواية تنقل بواسطة العمري نفسه، وهو ما يضعف الرواية.

الثاني: أن محمد بن إبراهيم بن مهزيار الأهوازي، كان شاكاً بوجود المهدي في البداية، ثم ادعى الوكالة بعد ذلك[108]، وبالتالي فإنه مشكوك في أمره، ثم أنه لم يذكر هل خرج التوقيع إليه مباشرة أو عبر العمري؟ فإن كان يدعي أنه وصله مباشرة، فكيف؟

الرواية الثالثة: رواية عن إسحاق بن يعقوب عن الإمام المهدي، يشهد فيها أيضاً بوثاقة العمري ويترضى عليه[109]، والرواية ضعيفة كذلك لأمرين:

الأول: أنها واردة عن طريق العمري، فاحتمال اختلاقه لها موجود وبقوة.

الثاني: جهالة إسحاق بن يعقوب[110]، وعدم تصريحه بكيفية التعرف على خط المهدي.

ونتيجة لغياب النصوص الصحيحة والمؤكدة على نيابة محمد بن عثمان العمري، فقد شك الشيعة في دعواه، وندم البعض على إعطاء الأموال له، كما شكّوا بوجود المهدي والتواقيع التي كان يخرجها العمري وينسبها إليه، وكان من بين الشاكين جماعة من أهل البيت، وهذا ما دفع العمري إلى أن يصدر كتاباً على لسان المهدي يندد بالشاكين والمنكرين لوجوده.

أما النائب الثالث-حسين بن روح النوبختي- فقد نص على نيابته النائب الثاني- محمد بن عثمان العمري-[111]، والذي ظهر -كما مر- كذبه، والعجز عن إثبات دعوى النيابة له، فكيف بمن أوصى له.

هذا وقد شك قسم كبير بصحة وكالة النوبختي، وتساءل عن مصرف الأموال التي كان يقبضها باسم الإمام المهدي، وقال إن هذه الأموال تخرج في غير حقوقها.

وبعد وفاة النوبختي تولى منصب النيابة بوصية منه السفير الرابع والأخير علي بن محمد السمري، وكانت سفارته شكليه، والتوقيعات التي خرجت على يديه مقارنة مع من سبقه ضئيلة جداً؛ وذلك راجع إلى حالة الشك التي سادت الأوساط الشيعية، نتيجة لتخافت الأمل في ظهور المهدي الغائب، ونتيجة للنزاع الذي وقع بين أدعياء النيابة.

وإذا عجز النواب الأربعة والإمامية عن إثبات دعوى النيابة الخاصة، وظهر كذبهم، فكيف يمكن إثبات وجود الإمام المهدي، بناء على شهادتهم باللقاء به والوكالة

---

[102] انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب، (ص225-232)؛ لله ثم للتاريخ، حسن الموسوي، (ص105)؛ التشيع العربي والتشيع الفارسي، نبيل الحيدري، (ص92-93، 98-99)؛ و: محاضرة نظرية التطور في المذهب الشيعي، أحمد القبانجي، https://www.youtube.com/watch?v=XDzE8rfLj6E.

[103] انظر: الغيبة، الطوسي، (ص376-377).

[104] انظر: الغيبة، الطوسي، (ص378).

[105] انظر: رجال النجاشي، النجاشي، (ص122)؛ رجال ابن الغضائري، الغضائري، (ص48).

[106] انظر: الغيبة، (ص382-383).

[107] انظر: الغيبة، الطوسي، (ص383).

[108] انظر: كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، (ص514-515)؛ الإرشاد، المفيد، (355/2-356).

[109] انظر: الغيبة، الطوسي، (ص383).

[110] انظر: المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري، (ص57).

[111] انظر: الغيبة، الطوسي، (ص388-393، 414-415).

عنه.

ثانياً: أن المؤرخين الشيعة يذكرون قصصاً كثيرة عن تكذيب المدعين للنيابة بعضهم البعض الآخر، وشك الناس بهم، واتهامهم بجر النار إلى قرصهم، وبالحرص على الأموال، يقول محمد بن علي الشلمغاني –والذي كان وكيلاً عن الحسين بن روح النوبختي في بني بسطام، ثم انشق عنه وادعى النيابة لنفسه–: "ما دخلنا مع أبي القاسم الحسين بن روح في هذا الأمر إلا ونحن نعلم فيما دخلنا فيه، لقد كنا نتهارش على هذا الأمر كما تتهارش الكلاب على الجيف"[112]. وهذا اعتراف كافٍ لإسقاط دعاوى النواب الأربعة، وأنهم تجار دنيا.

ثالثاً: أن النواب الأربعة لم يقوموا بأي دور ثقافي أو فكري أو سياسي لخدمة الشيعة والمسلمين، ما عدا جباية الأموال والادعاء بتسليمها إلى الإمام المهدي، وكان المفترض بهم أن يحلوا مشاكل الطائفة وينقلوا توجيهات الإمام إلى الأمة، ولكن ما حدث هو العكس، فالنائب الثالث –الحسين ابن روح النوبختي–، مثلاً كان يلجأ إلى علماء قم ليحلوا له مشكلة الشلمغاني الذي انشق عنه، ويرسل كتابه "التأديب" إلى قم، ليبين علماؤها له الصحيح من السقيم[113]، وهذه دلالة كافية قاطعة على عدم وجود أي اتصال بينه وبين المهدي المزعوم وإلا لكان عرض الكتاب عليه وسأله عن صحته.

إضافة إلى أنهم لم يقوموا بملء الفراغ الفقهي، ولم يوضحوا كثيراً من الأمور الغامضة التي كان يجب عليهم تبيانها في تلك المرحلة، ومن المعروف أن الكليني قد ألف كتاب "الكافي"، في أيام النوبختي، وعرضه على فقهاء قم، بينما الأولى عرضه على الإمام المهدي –لو كان موجوداً– عن طريق النواب، وهذا مالم يحدث.

ثم إن الكليني قد ملأ الكافي بالأحاديث الضعيفة والموضوعة التي تتحدث عن تحريف القرآن، وأمور أخرى باطلة، ولم ينكر عليه النوبختي أو السمري، ولم يصححا أي شيء من الكتاب، مما تسبب في إلحاق العار بالشيعة عبر التاريخ، وأوقعهم في مشكلة العجز عن التعرف على الأحاديث الصحيحة من الكاذبة.

ولقد أبدع المرتضى نظرية اللطف التي يقول فيها: إن الإمام المهدي يجب أن يتدخل ليصحح اجتهادات الفقهاء في عصر الغيبية، ويخرب إجماعهم على الباطل، وبناء على ذلك كان الأجدى والأولى والأيسر أن يصحح الإمام المهدي– لو كان موجوداً –كتاب الكليني، أو يترك وراءه في عصر الغيبة الكبرى كتاباً جامعاً يرجع إليه الشيعة، وهذا ما لم يحصل، ولم يقدم أدعياء النيابة أي شيء يذكر في هذا المجال، وهذا يدعوا للقطع بكذبهم، وبكذب دعواهم بوجود إمام غائب من ورائهم.

المطلب السادس: بطلان دلالة خط المهدي وتوقيعاته على إثبات وجوده وغيبته.

إن من أهم عناصر التأكد من حقيقة وجود المهدي، هو خطه في رسائله وتواقيعه، لكن المستقصي لهذا الخط في التراث الشيعي الإمامي لا يجد له أثراً، بل يجد غموضاً وإبهاماً غريباً يلف هذا الموضوع، ويجد توقيعاً يأمر فيه المهدي العمري بأن لا يُظهر أحداً على خطه[114]، مع أن الأولى الاهتمام به وإظهاره، ليتمكن الناس من الرجوع إليه، ومقارنته بالرسائل الأخرى للتأكد من صحتها.

كما يجد المتتبع شيخ الطائفة الطوسي يتحدث عن خط المهدي بصورة مريبة، حيث يقول: "قال أبو نصر هبة الله: وجدت بخط أبي غالب الرازي أن العمري الابن كان يتولّى هذا الأمر–النيابة–، نحوًا من خمسين سنة، يحمل الناس إليه أموالهم ويخرج إليهم التوقيعات بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن بالمهمّات في أمر الدين والدنيا، وفيما يسألونه من المسائل بالأجوبة العجيبة"[115].

ولم يقل لماذا كان العمري يفعل ذلك؟ ولماذا لم يكن يخرج التواقيع بخط المهدي؟ ومن المعروف أن التعرف على خط الإمام الحسن بذاته كان مشكلة في حياته، إذ كان يلجأ بعض أدعياء النيابة عنه من الغلاة إلى تزوير خطه، وقد وقع الشيعة بسبب ذلك في مشكلة التعرف على خط الإمام العسكري والتأكد من خطه في حياته، فكيف يمكن التعرف على خط الإمام المهدي الذي لم يره أحد، ولم ير خطه، ولم يتأكد من وجوده؟ ولا يملك عامة الناس وسيلة للتحقق منه؟

ومع وجود هذه الإشكالية الكبيرة، فإن العمري لم يكن يسلم الخطوط والتواقيع إلى أحد، بل كان يبرزها لهم فقط أو يستنسخها بخطه.

ولذلك اعتبر التيار التصحيحي في الفكر الإمامي سرّية الخط أو الحرص على إخفائه دليلاً إضافياً على عدم وجود محمد بن الحسن العسكري، الذي لو كان موجوداً فعلاً وكان مختفياً وغائباً لأسباب أمنية، للجأ إلى إثبات شخصيته عند الشيعة، وقيادتهم عبر الرسائل الموقّعة التي لا تقبل الشك والنقاش، ويمكن معرفتها وتمييزها بواسطة التعرف على الخط، كواحدة من الوسائل العديدة التي يثبت بها نفسه بشكل قاطع[116].

الخاتمة:

في ختام هذا البحث أشكر الله وأحمده أولاً وأخراً، ظاهراً وباطناً، على نعمه وآلائه التي لا تعد ولا تحصى، الذي أعانني على إكمال هذا البحث من غير حول مني ولا قوة، بل بتوفيقه وفضله وكرمه، وأصلي وأسلم على رسوله وصفوته من خلقه محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .

- نتائج البحث:

- أن من أهم ما يميز أصول وعقائد المذهب الإمامي الاثني عشري –غالباً –أنها وليدة الحاجة، فكلما ظهر زيف المذهب وفساد عقائده، ابتدع رموزه عقيدة لضمان استمراره، ففكرة الإمام الغائب –المهدي المنتظر– إنما جاءت لتتم صورة المذهب الإمامي عقائدياً، وتساعده على التماسك في وجه التحدي الذي فرضه موت الحسن العسكري دون أن يترك وصياً ظاهراً.
- أن أهم ما نجم عن عقيدة المهدوية والغيبة تصدع الصف الشيعي،

[112] الغيبة، (ص412-413)؛ بحار الأنوار، المجلسي، (359/51).

[113] انظر: الغيبة، الطوسي، (ص411).

[114] انظر: الاحتجاج، الطبرسي، (324/2).

[115] الغيبة، الطوسي، (ص387).

[116] انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب، (ص234-235).

وتضعضع الإيمان في النفوس، وتعميق الحيرة والشك في وجوده، مما استدعى وضع مؤلفات من رموزهم تحث الاتباع على الثبات، وتبشرهم بقرب الظهور، وتخوفهم من مغبة الكفر والإنكار.

— أنه قد ثبت بشهادة بعض علماء الإمامية ومفكريها بطلان وفساد عقيدة المهدوية والغيبة –القول بوجود إمام غائب معصوم– عقلاً ونقلاً.

– توصيات البحث:

— استمرار الحوار مع الشيعة في العالم سواء العوام منهم أو العلماء والمثقفين؛ لما لهذا الحوار من نتائج مهمة وعظيمة، فالمتتبع لنقض الحركات التصحيحية ونقدها للموروث العقدي الإمامي يرى جلياً تأثر هذا النقض وهذه الطعون بنقد أهل السنة لتلك العقائد.

— إنشاء مراكز علمية متخصصة تُعنى بدراسة الفكر الشيعي وتياراته وتطوراته، ودراسة ونقد مظاهر تأثيره العلمي والعملي والتحذير منها.

قائمة المراجع

الاحتجاج، الطبرسي، تحقيق محمد باقر الخرسان، مطابع النعمان، النجف، ١٣٨٦ هـ.

الإختصاص، محمد بن النعمان العكبري الملقب بالمفيد، تحقيق علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، الطبعة الثانية، 1414هـ.

الإرشاد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري المفيد، تحقيق مؤسسة آل البيت، دار المفيد للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

أصل الشيعة وأصولها، محمد الحسين آل كشاف الغطاء، تحقيق علاء آل جعفر، مؤسسة الإمام علي، الطبعة الأولى، 1415هـ.

أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد، ناصر عبد الله القفاري، الطبعة الثانية، 1415هـ.

إعلام الورى بأعلام الهدى، الطبرسي، تحقيق مؤسسة آل البيت ﯙ لتحقيق التراث، الطبعة الأولى، 1417هـ.

أعيان الشيعة، محسن الأمين، تحقيق، حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة السابعة، 1419هـ – 1999م.

الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، جمال الدين الحسن بن يوسف المطهر الحلي، مكتبة الألفين، الكويت، 1405هـ.

الإمامة والتبصرة من الحيرة، علي بن الحسين بن بابويه القمي، تحقيق محمد رضا الجلالي.

الإمامة وقيادة المجتمع، كاظم الحائري، مطبعة باقري، الطبعة الأولى، 1416هـ–1995م.

أوائل المقالات، محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم العكبري المعروف بالمفيد، دار المفيد، الطبعة الثانية، 1414هـ.

بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ–1983م.

بداية المعارف الإلهية في شرح العقائد الإمامية، محسن الخرازي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة العاشرة، 1423هـ.

البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1408هـ.

بروتوكولات آيات قم حول الحرمين المقدسين، ناصر القفاري، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، جدة، الطبعة الأولى، 1437هـ.

بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد، محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، تحقيق محسن كوچه باغي، منشورات الأعلمي، طهران، 1404هـ.

تاريخ الغيبة الصغرى، محمد باقر الصدر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1412هـ.

تاريخ الغيبة الكبرى، محمد باقر الصدر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1412هـ.

التشيع العربي والتشيع الفارسي، نبيل فخر الدين الحيدري، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1437هـ.

تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب، دار الجديد، لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.

تفسير العياشي، محمد بن مسعود السلمي السمرقندي، تحقيق هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.

تلخيص الشافي، محمد بن الحسن الطوسي الملقب بشيخ الطائفة، تحقيق حسين بحر العلوم.

تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للمفيد، محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق حسن الموسوي، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٦٤هـ.

جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمد حسن النجفي الجواهري، تحقيق عباس القوچاني، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثانية.

الحكومة الإسلامية، روح الله الخميني، الطبعة الثالثة.

حياة الإمام محمد المهدي، باقر شريف القرشي، الطبعة الأولى، 1417هـ.

دروس في العقائد الإسلامية، مكارم الشيرازي، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب، قم، الطبعة الثاني، 1425هـ.

دروس في العقيدة الإسلامية، محمد تقي المصباح اليزدي، دار الرسول الأكرم، بيروت، الطبعة الثامنة، 1429هـ.

دلائل الإمامة، محمد بن جرير بن رستم الطبري، تحقيق ونشر مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، 1413هـ.

ربع قرن مع العلامة الأميني، حسين الشاكري، الطبعة الأولى، 1417 هـ.

رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الواسطي، تحقيق محمد رضا الحسيني، دار الحديث، قم، الطبعة الأولى، 1422هـ.

رجال النجاشي، أحمد بن علي النجاشي، تحقيق موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الخامسة، 1416هـ.

رسائل الشريف المرتضى، دار القرآن، قم، 1405هـ.

روضات الجنات في احوال العلماء والسادات، محمد باقر الخوانساري، تحقيق أسد الله إسماعيليان، مكتبة إسماعيليان، قم.

شرح إحقاق الحق وإزهاق الباطل، شهاب الدين المرعشي، تحقيق محمود المرعشي، الطبعة الأولى، 1415هـ.

شرح أصول الكافي، محمد المازندراني، دار احياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.

الشيعة في الإسلام، محمد حسين الطباطبائي، بيت الكاتب للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م.

صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.

عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر، انتشارات أنصاريان، قم.

عقائدنا، ناصر مكارم الشيرازي، (د. ت).

علل الشرائع، محمد بن علي القمي المعروف بالصدوق، ١٣٨٥ هـ.

عيون أخبار الرضا، محمد بن علي القمي المعروف بالصدوق، تحقيق حسين الأعلمي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1404هـ–1984م.

الغدير، عبد الحسين احمد الأميني النجفي، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الرابعة، 1397هـ.

الغيبة، محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق عباد الله الطهراني وعلى احمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، 1411هـ.

الغيبة، محمد بن إبراهيم النعماني، تحقيق حسين العايش، منشورات أنوار الهدى، قم، الطبعة الأولى، 1422هـ.

الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة، فاضل المالكي، مركز الأبحاث العقائدية، قم، الطبعة الأولى، 1420هـ.

فرق الشيعة، الحسن بن موسى النوبختي، (د. ت).

الفصول المختارة، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المفيد، تحقيق علي مير شريفي، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية 1414هـ.

في رحاب العقيدة، محمد سعيد الطباطبائي الحكيم، دار الهلال، الطبعة الرابعة، 1425هـ.

الكافي، الكليني، تحقيق علي أكبر الغفاري، الطبعة الثالثة، 1367هـ.

الكامل في التاريخ، علي بن أبي الكرم محمد الشيباني المعروف بابن الأثير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1385 هـ.

كتاب الأربعين، سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني، تحقيق السيد مهدي الرجائي، الطبعة الأولى، 1417هـ.

كشف الغمة، ابن أبي الفتح الإربلي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، تحقيق حسن زادة الآملي، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، 1417هـ.

كمال الدين وتمام النعمة، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الملقب بالصدوق، تحقيق أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.

لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، 1405هـ.

لله ثم للتاريخ كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار، حسين الموسوي، (د. ت).

محاضرات في الإلهيات، جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق.

مدينة معاجز الأئمة الاثني عشر ودلائل الحجج على، هاشم بن سليمان البحراني، تحقيق عزة الله المولائي الهمداني، مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى، 1413هـ.

مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.

المزار، محمد بن المشهدي، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، طهران، الطبعة الأولى.

المفيد من معجم الرجال الحديث، محمد الجواهري، منشورات مكتبة المحلاتي، قم، الطبعة الثانية، 1424هـ.

المقالات والفرق، سعد بن عبد الله القمي، تحقيق محمد جواد مشكور، مؤسسة مطبوعاتي.

مناسك المزار، المفيد محمد بن النعمان ابن المعلم أبي عبد الله العكبري، تحقيق محمد باقر الأبطحي، الطبعة الثانية، 1414هـ.

منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1406هـ.

المهدي، صدر الدين الصدر، مكتبة المنهل، الكويت، 1398هـ.

نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية تحليل فلسفي للعقيدة، أحمد محمود صبحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1411هـ.

نقد وتمحيص روايات المهدي، عبد اللهي، ترجمة سعد رستم، (د. ت).

نور الأفهام في علم الكلام، حسن الحسيني اللواساني، تحقيق إبراهيم اللواساني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، 1425هـ.

نونية ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1417هـ.

الهداية الكبرى، الحسين بن حمدان الخصيبي، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الرابعة، 1411هـ.

ودائع النبوة في الولاية والمقتل، هادي الطهراني، مكتبة دار العلم، 1391هـ.

ولاية الفقيه وإشكالية السلطة السياسية في الفقه الشيعي، جلال الدين محمد صالح، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى، 2015م.

حوار مباشر مع المرجع الشيعي حسن الموسوي، https: //www. youtube. com/watch?v=URTbnJZ_zkw.

دراسة حول عدد الشيعة في العالم من المصادر الشيعية، موقع فيصل نور، دراسة حول عدد الشيعة في العالم من المصادر الشيعية(fnoor.com) ..

محاضرة نظرية التطور في المذهب الشيعي، أحمد القبانجي، https://www.youtube.com/watch?v=XDzE8rfLj6E.

List of Sources and References:

Protest, Al-Tabarsi, investigation by Muhammad Baqir Al-Khursan, Al-Numan Press, Najaf, 1386 AH.

Specialization, Muhammad bin al-Nu`man al-Akbari, nicknamed al-Mufid, investigated by Ali Akbar al-Ghafari, Publications of the Teachers' Assembly in the Scientific Hawza, Qom, second edition, 1414 AH.

Al-Irshad, Muhammad bin Muhammad bin Al-Nu`man Al-Akbari Al-Mufid, investigation by Al Al-Bayt Foundation, Dar Al-Mufid for Printing and Publishing, Beirut, third edition, 1414 AH.

The origin of the Shiites and their origins, Muhammad Al-Hussein Al-Kashshaf Al-Ghita, investigation by Alaa Al-Jaafar, Imam Ali Foundation, first edition, 1415 AH.

The Origins of the Twelver Imami School of Shia, Presentation and Criticism, Nasser Abdullah Al-Qafari, second edition, 1415 AH.

Aalam Al-Wari B’Alam Al-Huda, Al-Tabarsi, investigation by the Aal Al-Bayt Foundation ق to achieve the heritage, first edition, 1417 AH.

Shiite notables, Muhsin al-Amin, investigation, Hassan al-Amin, Dar al-Ta'rif for publications, Beirut.

The requirement of the straight path to oppose the people of Hell, Taqi al-Din Ahmad bin Abdul Halim Ibn Taymiyyah al-Harani, investigation by Nasser Abdul Karim al-Aql, Dar Alam al-Kutub, Beirut, seventh edition, 1419 AH - 1999 CE.

Al-Alfin in the Imamate of the Commander of the Faithful Ali bin Abi Talib, Jamal al-Din al-Hasan bin Yusuf al-Mutahar al-Hali, Al-Alfin Library, Kuwait, 1405 AH.

Imamate and insight from confusion, Ali bin Al-Hussein bin Babawayh Al-Qummi, investigation by Muhammad Reda Al-Jalali.

The Imamate and Community Leadership, Kazem Al-Hairi, Bagheri Press, first edition, 1416 AH-1995 AD.

The Early Articles, Muhammad bin Muhammad bin Al-Nu`man Ibn Al-Muallem Al-Akbari, known as Al-Mufid, Dar Al-Mufid, second edition, 1414 AH.

Bihar Al-Anwar, Muhammad Baqer Al-Majlisi, Al-Wafaa Foundation, Beirut, second edition, 1403 AH-1983 AD.

The Beginning of Divine Knowledge in Explanation of the Imami Doctrines, Muhsin Al-Kharazi, Islamic Publishing Corporation, Qom, Tenth Edition, 1423 AH.

The Beginning and the End, Abu Al-Fida Ismail bin Omar bin Katheer, investigation by Ali Shiri, Dar Revival of Arab Heritage, first edition 1408 AH.

The Protocols of the Verses of Qom Concerning the Two Holy Mosques, Nasser Al-Qafari, Al-Taseel Center for Studies and Research, Jeddah, first edition, 1437 AH.

Insights of the Great Degrees in the Virtues of the Family of Mu-

hammad, Muhammad ibn al-Hasan ibn Farrukh al-Saffar, investigation by Mohsen Kojah Baghi, Al-Alamy publications, Tehran, 1404 AH.

The History of the Lesser Occultation, Muhammad Baqir al-Sadr, Dar al-Ta'rif for Publications, Beirut, 1412 AH.

History of the Great Occultation, Muhammad Baqir al-Sadr, Dar al-Ta'rif for Publications, Beirut, 1412 AH.

Arab Shi'ism and Persian Shi'ism, Nabil Fakhr al-Din al-Haidari, Obeikan Publishing, Riyadh, first edition, 1437 AH.

The evolution of Shiite political thought from Shura to the rule of the jurist, Ahmed Al-Kateb, Dar Al-Jadeed, Lebanon, first edition, 1998 AD.

Interpretation of Al-Ayyashi, Muhammad bin Masoud Al-Salami Al-Samarqandi, investigation by Hashem Al-Rasouli Al-Mahalati, Islamic Scientific Library, Tehran.

Summary of the Shafi, Muhammad bin Al-Hassan Al-Tusi, nicknamed the Sheikh of the sect, investigated by Hussein Bahr Al-Uloom.

Tahdheeb al-Ahkam fi Sharh al-Muqni`ah by al-Mufid, Muhammad ibn al-Hasan al-Tusi, investigated by Hassan al-Musawi, Dar al-Kutub al-Islamiyyah, Tehran, third edition, 1364 AH.

Jawaher al-Kalam fi Explanation of the Laws of Islam, Muhammad Hasan al-Najafi al-Jawahiri, investigation by Abbas al-Qouqani, Dar al-Kutub al-Islamiyyah, Tehran, second edition.

The Islamic Government, Ruhollah Khomeini, third edition.

The life of Imam Muhammad al-Mahdi, Baqir Sharif al-Qurashi, first edition, 1417 AH.

Lessons in Islamic Beliefs, Makarem Al-Shirazi, Imam Ali Bin Abi Talib School, Qom, second edition, 1425 AH.

Lessons in the Islamic Creed, Muhammad Taqi Al-Misbah Al-Yazdi, Dar Al-Rasoul Al-Akram, Beirut, eighth edition, 1429 AH.

Evidence for the Imamate, Muhammad bin Jarir bin Rustam al-Tabari, investigation and publication of the Mission Foundation, Qom, first edition, 1413 H.

A quarter of a century with Allama Al-Amini, Hussein Al-Shakri, first edition, 1417 AH.

Rijal Ibn Al-Ghadairi, Ahmed Bin Al-Hussein Al-Wasiti, investigation by Muhammad Reza Al-Husseini, Dar Al-Hadith, Qom, first edition, 1422 AH.

Rijal al-Najashi, Ahmad bin Ali al-Najashi, edited by Musa al-Shubairi al-Zanjani, Islamic Publishing Corporation, Qom, fifth edition, 1416 AH.

The Letters of Sharif Al-Murtada, Dar Al-Qur'an, Qom, 1405 AH.

Rawdat al-Jannat in the conditions of scholars and gentlemen, Muhammad Baqir al-Khawansari, investigation by Asadullah Ismailian, Ismailian Library, Qom.

Explanation of the realization of the truth and the elimination of falsehood, Shihab al-Din al-Marashi, investigation by Mahmoud al-Marashi, first edition, 1415 AH.

Explanation of the origins of Al-Kafi, Muhammad Al-Mazandarani, Dar Revival of Arab Heritage, Beirut, first edition, 1421 AH.

Shiites in Islam, Muhammad Hussain Al-Tabatabai, House of the Writer for Printing and Publishing, Beirut, first edition, 1999 AD.

Sahih Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail Abu Abdullah Al-Bukhari, investigation by Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser, Dar Touk Al-Najat, first edition, 1422 AH.

Imami Doctrines, Muhammad Reza Al-Muzaffar, Ansaryan Insharat, Qom.

Our Beliefs, Nasser Makarem Al-Shirazi, (Dr. T).

The ills of the laws, Muhammad bin Ali al-Qummi, known as al-Saduq, 1385 AH.

Oyoun Akhbar Al-Ridha, Muhammad bin Ali Al-Qummi, known as Al-Saduq, investigated by Hussein Al-Alamy, Publications of Al-Alamy Publications Foundation, Beirut, 1404 AH-1984 AD.

Al-Ghadeer, Abdul-Hussein Ahmed Al-Amini Al-Najafi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Lebanon, fourth edition, 1397 AH.

Occultation, Muhammad ibn al-Hasan al-Tusi, investigated by Abd Allah al-Tahrani and Ali Ahmad Nasih, Islamic Knowledge Foundation, Qom, first edition, 1411 AH.

Al-Ghayba, Muhammad bin Ibrahim Al-Numani, investigation by Hussein Al-Ayesh, Anwar Al-Huda Publications, Qom, first edition, 1422 AH.

The Lesser Occultation and the Four Ambassadors, Fadel Al-Maliki, Doctrinal Research Center, Qom, first edition, 1420 AH.

Shia sects, Al-Hassan bin Musa Al-Nawbakhti, (Dr. T).

Al-Fusul al-Mukhtara, Muhammad ibn Muhammad ibn al-Nu`man al-Akbari al-Baghdadi al-Mufid, investigation by Ali Mir Sharifi, Dar al-Mufid, Beirut, second edition 1414 AH.

In Rehab of Faith, Muhammad Saeed Al-Tabatabai Al-Hakim, DarAl-Hilal, fourth edition, 1425 AH.

Al-Kafi, Al-Kulayni, investigated by Ali Akbar Al-Ghafari, third edition, 1367 AH.

Al-Kamil in History, Ali bin Abi Al-Karam Muhammad Al-Shaibani, known as Ibn Al-Atheer, Beirut House for Printing and Publishing, Beirut, 1385 AH.

The Book of Forty, Suleiman bin Abdullah Al-Mahwzi Al-Bahrani, investigated by Mr. Mahdi Al-Rajai, first edition, 1417 AH.

Kashf al-Ghamma, Ibn Abi al-Fath al-Irbili, second edition, 1405 AH.

Revealing what is meant in explaining the abstraction of belief, Al-Hilli, investigated by Hassan Zadeh Al-Amili, Islamic Publication Foundation, Qom, 1417 AH.

Kamal al-Din and Perfection of Grace, Muhammad bin Ali bin al-Husayn bin Babawayh al-Qummi, nicknamed al-Saduq, edited by Akbar al-Ghafari, Islamic Publishing Corporation, Qom

Lisan al-Arab, Jamal al-Din Muhammad bin Makram Ibn Manzoor, 1405 AH.

For God, then for history, revealing secrets and acquitting the pure imams, Hussein Al-Musawi, (Dr. T).

Lectures on theology, Jaafar al-Subhani, Imam al-Sadiq Foundation.

The City of Miracles of the Twelve Imams and Proofs of Proofs on Ali, Hashem bin Suleiman Al-Bahrani, investigation by Izzatullah Al-Mawla Al-Hamedani, Islamic Knowledge Foundation, first edition, 1413 AH.

The Mirror of Heaven and the lesson of vigilance in knowing what is considered to be the events of time, Afif Al-Din Abdullah bin Asaad bin Ali bin Suleiman Al-Yafei, investigation by Khalil Al-Mansour, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, first edition, 1417 AH.

Al-Mazar, Muhammad bin Al-Mashhadi, investigation by Jawad Al-Qayumi Al-Isfahani, Islamic Publication Foundation, Tehran, first edition.

Al-Mufid from the Dictionary of Modern Men, Muhammad Al-Jawahiri, Publications of Al-Mahalati Library, Qom, second edition, 1424 AH.

Articles and Differences, Saad bin Abdullah Al-Qummi, investigation by Muhammad Jawad Mashkour, My Publications Foundation.

Manasik al-Mazar, al-Mufid Muhammad ibn al-Nu`man ibn al-Mu'allim Abi Abdullah al-Akbari, investigation by Muhammad Baqir al-Abtahi, second edition, 1414 AH.

The Methodology of the Prophet’s Sunnah in Refuting the Words of the Fatalist Shiites, Taqi al-Din Ahmed bin Abdul Halim Ibn Taymiyyah al-Harani, investigation by Muhammad Rashad Salem, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, first edition, 1406 AH.

Al-Mahdi, Sadr al-Din al-Sadr, Al-Manhal Library, Kuwait, 1398 AH.

The Imamate Theory of the Twelver Shiites, A Philosophical Analysis of the Doctrine, Ahmed Mahmoud Subhi, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, 1411 AH.

Criticism and scrutiny of the accounts of Al-Mahdi, Abdullah, translated by Saad Rustam, (Dr. T).

Noor Al-Afham in theology, Hassan Al-Husseini Al-Lawasani, investigation by Ibrahim Al-Lawasani, Islamic Publication Foundation, Qom, first edition, 1425 AH.

Nunia Ibn al-Qayyim, Muhammad bin Abi Bakr bin Ayyub Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Ibn Taymiyyah Library, Cairo, second edition, 1417 AH.

Al-Hidaya Al-Kubra, Al-Hussein bin Hamdan Al-Khasibi, Al-Balagh Institution for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, fourth edition, 1411 AH.

Deposits of Prophethood in Wilayah and Murder, Hadi Al-Tahrani, Dar Al-Ilm Library, 1391 AH.

Wilayat al-Faqih and the problem of political power in Shiite jurisprudence, Jalal al-Din Muhammad Salih, Library of Law and Economics, Riyadh, first edition, 2015 AD.

Electronic references

Lecture on the theory of evolution in the Shiite school of thought, Ahmed Al-Qabbanji,

https://www.youtube.com/watch?v=XDzE8rfLj6E.

A direct dialogue with the Shiite cleric Hassan al-Musawi, https://www. youtube. com/watch?v=URTbnJZ_zkw.

A study on the number of Shiites in the world from Shiite sources, Faisal Noor website, a study on the number of Shiites in the world from Shiite sources.. (fnoor.com)